

Distr.: General
12 May 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام 2024 لما عدده 16 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية لشتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما قدره 66 470 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* A/78/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190723 210623 23-08401 (A)



المحتويات

الصفحة

5	أولاً - استعراض عام للموارد
8	ثانياً - المعلومات الشاملة
9	ثالثاً - البعثات السياسية الخاصة
9	1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
9	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
13	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
15	2 - فريق الخبراء المعني بالسودان
15	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
18	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
20	3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
20	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
24	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
26	4 - فريق الخبراء المعني بليبيا
26	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
29	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
31	5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
31	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
35	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
37	6 - فريق الخبراء المعني باليمن
37	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
40	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أُعيد تأكيدها في الفقرة 7 من القرار 267/77.

*** تماشياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 267/77، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف (الجزء الثالث) عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 42 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
- 42 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 45 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
- 47 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 51 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)
- 53 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 57 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 59 10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
- 59 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 62 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 64 11 - فريق الخبراء المعني بمالي
- 64 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 67 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 69 12 - فريق الخبراء المعني بالصومال
- 69 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 73 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 75 13 - فريق الخبراء المعني بهاييتي
- 75 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 78 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 14 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- 80 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 85 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***

- 88 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
- 89 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 95 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 16 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
- 98 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022**
- 99 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024***
- 106

المرفقات

- الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتة الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
- 110
- الثاني - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2024
- 111

أولاً - استعراض عام للموارد

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 للبعثات السياسية الخاصة الست عشرة المُدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية، ما قدره 66 470 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويُعرض الجدولان 1 و 2 مقارنة بين الموارد المالية والبشرية المقترحة لعام 2024 والموارد المالية والبشرية التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2023 في قرارها 263/77 ألف.

الجدول 1

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	التقديرات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	البعثة
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
32,5	1 556,7	1 524,2	1 272,4	1 419,5	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
31,1	1 151,5	1 120,4	956,9	1 073,1	فريق الخبراء المعني بالسودان
297,3	3 407,9	3 110,6	2 943,9	3 094,5	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
45,8	1 456,2	1 410,4	1 223,3	1 431,5	فريق الخبراء المعني بليبيا
88,4	1 281,6	1 193,2	789,2	1 163,8	فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى
97,7	2 307,7	2 210,0	1 926,2	2 302,2	فريق الخبراء المعني باليمن
(11,6)	1 246,0	1 257,6	1 013,0	1 253,8	فريق الخبراء المعني بجنوب السودان
662,0	6 516,9	5 854,9	5 827,5	5 871,5	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات
93,8	711,1	617,3	621,3	668,1	مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)
(343,1)	1 190,4	1 533,5	1 230,5	1 392,6	تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)
11,5	1 160,1	1 148,6	852,6	1 144,7	فريق الخبراء المعني بمالي
139,8	1 979,2	1 839,4	1 472,2	1 878,2	فريق الخبراء المعني بالصومال
142,8	1 548,5	1 405,7	1,5 ^(أ)	-	فريق الخبراء المعني بهاييتي
338,1	3 473,6	3 135,5	2 598,2	3 137,7	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
363,3	11 788,1	11 424,8	11 250,7	11 278,7	المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
411,1	25 694,9	25 283,8	24 351,0	24 461,0	فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
2 400,5	66 470,4	64 069,9	58 330,6	61 570,9	المجموع

(أ) تم تكبد النفقات في عام 2022 في إطار المصروفات غير المتوقعة وغير العادية التي أقرها الأمين العام فيما يتعلق بصون السلام والأمن، بعد أن أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره 2653 (2022)، نظاماً للجزاءات فيما يتعلق بالحالة في هاييتي، ولجنة الجزاءات وفريق الخبراء المعني بهاييتي.

الجدول 2
الموارد البشرية

المراقبون العسكريون/ المستشارون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	الموظفون الدوليون ^(أ)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	متطوعو الأمم المتحدة ^(ج)	المجموع
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية							
-	-	-	-	2	-	-	2
-	-	-	-	2	-	-	2
فريق الخبراء المعني بالسودان							
-	-	-	-	1	-	-	1
-	-	-	-	1	-	-	1
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية							
-	-	-	-	6	-	-	6
-	-	-	-	6	-	-	6
فريق الخبراء المعني بليبيا							
-	-	-	-	2	-	-	2
-	-	-	-	2	-	-	2
فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى							
-	-	-	-	2	-	-	2
-	-	-	-	2	-	-	2
فريق الخبراء المعني باليمن							
-	-	-	-	6	2	-	8
-	-	-	-	6	2	-	8
فريق الخبراء المعني بجنوب السودان							
-	-	-	-	3	-	-	3
-	-	-	-	3	-	-	3
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات							
-	-	-	-	19	-	-	19
-	-	-	-	19	-	-	19
مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)							
-	-	-	-	2	-	-	2
-	-	-	-	2	-	-	2
تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)							
-	-	-	-	7	-	-	7
-	-	-	-	5	-	-	5

المراقبون العسكريون/							
المستشارون العسكريون							
الوحدات شرطة الأمم المتحدة العسكرية							
الأفراد المقدمون من الحكومات الدولية ^(أ) الوطنيين ^(ب) متطوعو الأمم المتحدة ^(ج) المجموع							
فريق الخبراء المعني بمالي							
1	-	-	1	-	-	-	المعتمد لعام 2023 -
1	-	-	1	-	-	-	المقترح لعام 2024 -
فريق الخبراء المعني بالصومال							
6	-	4	2	-	-	-	المعتمد لعام 2023 -
6	-	4	2	-	-	-	المقترح لعام 2024 -
فريق الخبراء المعني بهاييتي							
3	-	-	3	-	-	-	المعتمد لعام 2023 -
3	-	-	3	-	-	-	المقترح لعام 2024 -
الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل							
5	-	-	5	-	-	-	المعتمد لعام 2023 -
7	-	-	7	-	-	-	المقترح لعام 2024 -
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب							
52	-	-	52	-	-	-	المعتمد لعام 2023 -
53	-	-	53	-	-	-	المقترح لعام 2024 -
فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام							
173	8	53	87	25	-	-	المعتمد لعام 2023 -
177	8	58	86	25	-	-	المقترح لعام 2024 -
المجموع							
292	8	59	200	25	-	-	المعتمد لعام 2023 -
297	8	64	200	25	-	-	المقترح لعام 2024 -
5	-	5	-	-	-	-	صافي التغيير -

(أ) تشمل هذه الفئة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وموظفي الخدمة الميدانية وفئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من الرتبة المحلية.

(ج) تشمل هذه الفئة متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

2 - وتراعي معدلات الشواغر المقترحة المطبقة في الميزانية الخبرة المكتسبة حتى تاريخه. وتشمل الافتراضات التي روعيت فيما يتصل بعوامل الشغور المقترحة متوسط معدل الشواغر لمدة 12 شهراً في عام 2022 ومعدل الشواغر الفعلي في 31 آذار/مارس 2023. واستُخدم أدنى المعدل كمدل الشواغر المدرج في الميزانية. ويتمشى ذلك مع التوجيه السياسي المقدم من شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة لعام 2024، ولضمان أن تستند معدلات الشواغر المقترحة، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وقد طُبِّق معدل شواغر قدره 50 في المائة في حساب التكاليف المتعلقة بإنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة جديدة، أو التكاليف المتعلقة بوظائف ثابتة ومؤقتة اقترُح إعادة ندبها أو تحويلها.

3 - وتوخيا للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة بابا عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا للبعثات التي توقعت وجود موارد خارجة عن الميزانية في عام 2023 أو عام 2024.

ثانياً - المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

- 4 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) التي تشكل مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتي تكلف بإدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضا بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.
- 5 - وتراعي أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها وبعثة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، مسترشدة في ذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويُرعى التوازن بين الجنسين عند تعيين الخبراء وأمين المظالم وإدراج أسمائهم في قوائم المرشحين منهم، وكذلك في تعيين الموظفين ذوي الصلة. وتتص اختصاصات الخبراء في أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها على ضرورة أن يدمج هؤلاء منظورات جنسانية في مجالات مسؤوليتهم الفنية. وتسترشد هذه البعثات أيضا بالاستراتيجية الجنسانية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، في مجالات منها توفير التدريب الجنساني المتاح للموظفين والتدريب الجنساني الخاص بالجزاءات لفائدة جميع الخبراء. وتضمنت حلقة العمل المشتركة بين اللجان، التي نظمتها الإدارة في كانون الأول/ديسمبر 2022 لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات فيما بين جميع الأفرقة، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وناقش المشاركون أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها. وبالإضافة إلى ذلك، ولزيادة تنوع التكوين الجغرافي والجنساني لأفرقة رصد الجزاءات بشتى أنواعها، شاركت الإدارة في معرض مهني افتراضي للنساء في المناصب العليا استضافته منصة مهنية على الإنترنت متخصصة في الوظائف الإنسانية والدولية. واستهدفت حلقة العمل النساء اللاتي لديهن خبرة مهنية لا تقل عن سبع سنوات والمهتمات بالانخراط في مسارات مهنية في الأمم المتحدة. وسجل ما مجموعه 1 359 امرأة في المعرض المهني، وزارت 891 امرأة منهن (من 122 بلدا من جميع المجموعات الإقليمية) الجناح الافتراضي للإدارة الذي تضمن عروضاً تقديمية وصحائف وقائع ومقاطع فيديو ومعلومات عن الوظائف الشاغرة.

إدماج منظور الإعاقة

- 6 - تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تستعرض البعثات السياسية الخاصة الاستراتيجية بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة من خلال الرسائل الشاملة للجميع وإذكاء الوعي بالاستراتيجية والترويج لها من خلال العمل الذي تقوم به هذه البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضا تدابير تخفيفية للتغلب على التحديات المتعلقة بالتسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والبنى التحتية الأمنية وغيرها من أجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

7 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات بشأن السياسات. ويرد في هذا التقرير وصف لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة.

تأثير الجائحة والدروس المستفادة

8 - كان لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2022 تأثير على تنفيذ الولايات، لا سيما في الحالات التي واجهت فيها أفرقة رصد الجزيئات بشتى أنواعها تحديات تتعلق بسفر الخبراء إلى بعض البلدان لجمع المعلومات عن تنفيذ نُظم الجزيئات. وقد تحسنت الظروف التشغيلية تدريجياً في عام 2022، مما سمح بتنفيذ الولايات من خلال النهج المعمول بها سابقاً. ويُفترض أن تستمر في عام 2024 ظروف تشغيلية مماثلة فيما يتعلق بالجائحة.

9 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات والطلبات المتغيرة للدول الأعضاء، تُواصل الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2024 تعميم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. وتشمل النهج الجديدة والفعالة من حيث التكلفة استمرار التواصل بصورة افتراضية مع المحاورين عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، عند الاقتضاء، والاستفادة من البحوث المكتبية، بما في ذلك من خلال استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة. وكفلت البعثات مواصلة الحفاظ على سرية أعمالها بفضل استخدام منصات اتصال آمنة وفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وباستخدام أساليب بديلة، بما في ذلك التسليم اليدوي، عند الاقتضاء.

ثالثاً - البعثات السياسية الخاصة

1 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

(700 556 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

10 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير المتعلقة بالنقل والجمارك، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزيئات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1533 (2004) و 1596 (2005) و 1649 (2005) و 1698 (2006) و 1807 (2008) و 1857 (2008) و 1896 (2009) و 1952 (2010) و 2021 (2011) و 2078 (2012) و 2424 (2018) و 2478 (2019) و 2528 (2020) و 2582 (2021) و 2641 (2022) و 2667 (2022). ويهدف نظام الجزيئات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

برنامج العمل

الهدف

- 11 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة إلى من يعمل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من كيانات وأفراد غير حكوميين، وتجميد الأصول، وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 12 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 13 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.
- 14 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للحصول على معلومات ذات صلة بالتحقيقات التي يُجرىها بشأن تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو بالانتهاكات التي يتعرض لها هذا النظام.
- 15 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 16 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:
- (أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
- (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تحسين فهم مجلس الأمن واللجنة للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 17 - لا تزال أعمال الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة الجماعات المسلحة في البلد تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن. وقد عكف فريق الخبراء على الإبلاغ عن الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستفيد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وعن انتهاكات ارتكبتها عدة جماعات مسلحة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوصى الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحقيق مع جهات تشمل الأفراد الضالعين في التجارة غير القانونية بالذهب وتهريبه ومقاضاة هؤلاء الأفراد، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين في المناطق التي توجد فيها الجماعات المسلحة.

18 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقّي مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة من فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 3).

الجدول 3 مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
أضافت اللجنة أفراداً و/أو كيانات إلى قائمة	تلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة	استمر مجلس الأمن واللجنة في تلقّي معلومات
الجزءات	عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي	مستكملة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها ونظراً في تعديل أسماء الأفراد و/أو الكيانات المدرجة في قائمة
		الجزءات

النتيجة المقررة لعام 2024

تحسين فهم مجلس الأمن واللجنة للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

19 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ التام لنظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقّي اللجنة معلومات مستكملة عن الأفراد الضالعين في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها باعتبارهم مرتبطين بأنشطة تزعم استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

20 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتّبعها في جمع المعلومات والعمل استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

21 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل كذلك في زيادة عدد التقارير والتوصيات التي يقدمها فريق الخبراء عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأنشطة الجماعات المسلحة، ومتابعة مجلس الأمن واللجنة لهذه التوصيات، مما قد يؤدي إلى قيام اللجنة بتعديل أسماء الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 4).

الجدول 4
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تنظر اللجنة في تعديل أسماء الأفراد و/أو الكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات لأسباب تتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها	تنظر اللجنة في تعديل أسماء الأفراد و/أو الكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات لأسباب تتصل بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها	نظر مجلس الأمن واللجنة في المعلومات المتعلقة بالأفراد الذين قدموا دعماً للجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية الضالعة في أنشطة تزعزع استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها	استمر مجلس الأمن واللجنة في تلقي معلومات مستكملة ذات صلة بالجزاءات عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية	تلقى مجلس الأمن واللجنة المزيد من المعلومات المباشرة ذات الصلة بالجزاءات عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

المنجزات المستهدفة

22 - يعرض الجدول 5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 5

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2022	عام 2022	عام 2023	عام 2024	
7	7	6	7	ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وئاتق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
7	7	6	7	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
9	9	10	9	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	7	8	7	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	2	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
9	9	10	9	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
7	7	8	7	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	2	2	5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
7	5	13	5	باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

7	5	13	5	6 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
15	15	13	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
15	15	13	-	7 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على أسماء الأفراد والكيانات التي يتعين إدراجها في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 6

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
26,5	415,2	388,7	255,2	290,8
6,0	1 141,5	1 135,5	1 017,2	1 128,7
32,5	1 556,7	1 524,2	1 272,4	1 419,5
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 7
الموارد البشرية

	متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون										
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	الفرعي	خ ع	خ م	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أ ع م	و أ ع
المعتمد لعام 2023	2	-	-	-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	2	-	-	-	-	-	2	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

23 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2024 ما قدره 1 556 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (200 415 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (ف-3) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 141 500 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (900 742 دولار) وتكاليف السفر (600 264 دولار) لأعضاء فريق الخبراء الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (24 000 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (110 000 دولار).

24 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبِّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.

25 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بسبب تطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة، مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وإلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغير في تكوين الفريق، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض النسبة المئوية من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

2 - فريق الخبراء المعني بالسودان

(1 151 500 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

26 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالسودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وتم تحديد الولاية في قرار مجلس الأمن 1591 (2005). ويمثل نظام الجزاءات إحدى الأدوات التي يستخدمها المجلس للتصدي للنزاع في دارفور، وتهدف إلى منع واحتواء الأخطار التي تهدد استقرار دارفور والمنطقة، وإلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في دارفور. وقدم الأمين العام في 31 تموز/يوليه 2021 تقريره الذي طلبه المجلس في قراره 2562 (2021) الذي يُقَدِّم استعراضاً للحالة في دارفور ويوصي بوضع مؤشرات مرجعية لتقييم التدابير المتعلقة بدارفور (S/2021/696). وتضمن التقرير معلومات تتعلق بالحالة في دارفور وقدم توصيات بشأن المؤشرات المرجعية التي يمكن أن تقيّد في توجيه المجلس في استعراض التدابير المتعلقة بدارفور. ومدد المجلس، في قراره 2676 (2023) المؤرخ 8 آذار/مارس 2023، ولاية الفريق حتى 12 آذار/مارس 2024.

برنامج العمل

الهدف

27 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والإبلاغ عن التهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في دارفور.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 28 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.
- 29 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات المتعلق بالسودان.
- 30 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي.
- 31 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي.

32 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
(ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

يتلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفوروية الموجودة في دارفور وفي ليبيا وعن تمويلها وإدماجها وفقا لاتفاق جوبا للسلام

33 - واصل فريق الخبراء رصد أنشطة الحركات المسلحة الدارفوروية في ليبيا، حيث أصبحت أنشطة الارتزاق أقل ربحا مما كانت عليه في السنوات السابقة. وخلص الفريق إلى أن هذه الحركات المسلحة لجأت إلى الأعمال التجارية الانتهازية والأنشطة الإجرامية كمصادر رئيسية لإيراداتها. وأبلغ الفريق أيضا عن تواصله مع المحاورين الحكوميين والجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وقدم معلومات مفصلة عن مصادر التمويل الجديدة في دارفور للجماعات المسلحة الموقعة.

34 - وحقق فريق الخبراء هدفه، على الرغم من أن الطابع الشمولي لتقريره تأثر بأن منصب خبير واحد ظل شاغرا في عام 2022. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8).

الجدول 8

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفوروية الموجودة في دارفور وفي ليبيا وعن تمويلها وإدماجها وفقا لاتفاق جوبا للسلام	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة بشأن عملية السلام والجماعات المسلحة الدارفوروية وتمويلها ودورها في زعزعة استقرار البلد والمنطقة. وفي ضوء هذه المعلومات، أصدرت اللجنة توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات وعقدت اجتماعا مع السودان ودول المنطقة بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات	تلقى مجلس الأمن واللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة وهياكل ودوافع الجماعات المتمردة الدارفوروية الناشطة في ليبيا

النتيجة المقررة لعام 2024

معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفوروية الموجودة في دارفور وليبيا وعن إدماجها في قوات الأمن وفقا لاتفاق جوبا للسلام وعن أثر النزاع الأوسع نطاقا في السودان على دارفور

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

35 - أسهم عمل البعثة في تعزيز فهم كل من اللجنة ومجلس الأمن للتهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في دارفور، ولأثر النزاع الأوسع نطاقا في السودان على دارفور.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 36 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.
- 37 - ومن المتوقع أن يساهم هذا العمل في زيادة إمام اللجنة بعمليات الجماعات المسلحة الدارفور. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9).

الجدول 9

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
يتلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفور في دارفور وليبيا وعن إدماجها بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام، ومعلومات عن أثر النزاع الأوسع نطاقاً في السودان على دارفور	يتلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن الجماعات المسلحة الدارفور في دارفور وليبيا وعن إدماجها	تلقى مجلس الأمن واللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة الجماعات المسلحة الدارفور في ليبيا والسودان	تلقى مجلس الأمن واللجنة تقارير من فريق الخبراء عن أنشطة الجماعات المسلحة الدارفور في ليبيا والسودان	تلقى مجلس الأمن واللجنة تقارير من فريق الخبراء عن زيادة التحالفات بين الجماعات المسلحة الدارفور والجهات الفاعلة المسلحة الليبية

المنجزات المستهدفة

- 38 - يعرض الجدول 10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 10

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	6	6	6	6
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	6	6	6	6
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	3	7	7
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	3	3	6	6
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	3	-	1	1

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

8	7	3	6	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
6	6	3	3	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	1	-	3	5 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها
				باء - توليد المعارف ونقلها
7	5	2	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7	5	2	5	6 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
1	-	-	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	-	-	1	7 - منكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
12	12	14	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
12	12	14	-	8 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.
				قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

(الميزانية العادية)

الجدول 11

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	التقديرات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
55,4	203,2	147,8	168,5	149,7
(24,3)	948,3	972,6	788,4	923,4
31,1	1 151,5	1 120,4	956,9	1 073,1
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 12
الموارد البشرية

	متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون							وَأَع أُع م	وَأَع أُع م	
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5			مد-1
المعتمد لعام 2023	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

- 39 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 151 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (203 200 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة مؤقتة واحدة (ف-3) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (948 300 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (645 700 دولار) وتكاليف السفر (235 000 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (15 900 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (51 700 دولار).
- 40 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبِّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.
- 41 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لتطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة، مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغير في تكوين الفريق.

3 - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(900 407 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

42 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمسؤولية عن رصد تنفيذ نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة والحظر المتعلق بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحظر المفروض على قطاعات الفحم والمعادن والوقود، والحظر المفروض على صادرات السلع الكمالية، وحظر السفر المفروض على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات و/أو تجميد أصولهم، وحظر تقديم الخدمات المالية، وحظر توفير التدريب والتدريب المتخصصين في تخصصات يمكن أن تسهم في أنشطة وبرامج محظورة، واتخاذ إجراءات لتفتيش الشحنات وإجراءات بحرية، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016) و 2356 (2017) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017). ويهدف نظام الجزاءات إلى كفالة تَحَلِّي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها النووية وعن برنامجها النووي القائم، وأن تتصرف على نحو يفي تماما بالالتزامات السارية على الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحكام وشروط الاتفاق المعقود في 30 كانون الثاني/يناير 1992 بين حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

برنامج العمل

الهدف

43 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، والحظر المتعلق بالبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير البحرية والمالية، والحظر المفروض على المنتجات النفطية والنفط الخام، والحظر المفروض على الفحم وتدابير الجزاءات المفروضة في مجالات قطاعية أخرى.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

44 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

45 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

- 46 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- 47 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها أفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات وأمن تكنولوجيا المعلومات، يتعاون الفريق مع إدارة السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرنامج الإنمائي.
- 48 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التاليين:
- (أ) أن تمثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
- (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

الدول الأعضاء تتلقى معلومات مستكملة عن الأساليب المستجدة المستخدمة في التهرب من الجزاءات، وذلك للمساعدة على إدخال تحسينات على تنفيذ الجزاءات

- 49 - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن في حظر قيام هذا البلد بتطوير واختبار برنامجهِ المتعلق بالقذائف التسيارية والتصدي لتهربه من الجزاءات. فطوال عام 2022، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدداً قياسياً من عمليات إطلاق القذائف التسيارية (بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات). وقدم فريق الخبراء، باستخدام المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، فضلاً عن التحليل الذي أجراه لصور الساتلية المتاحة من خلال قواعد البيانات التي تشتريها الأمم المتحدة، استنتاجات شاملة بشأن برامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتهرب من الجزاءات في تقريره الختامي وتقرير منتصف المدة لعام 2022 (S/2022/132 و S/2022/668، على التوالي).
- 50 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز فهم اللجنة لمسار برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق بالقذائف التسيارية في الوقت المناسب. وقد مكّن ذلك من اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تنبيه الدول الأعضاء إلى احتمال التهرب من الجزاءات. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 13).

الجدول 13

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
قدم فريق الخبراء تقريره إلى اللجنة ومجلس الأمن بشأن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية	تلقى مجلس الأمن واللجنة تحليلاً مستكملاً من فريق الخبراء بشأن تكنولوجيا القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تقرير مخصص عن الحوادث، وكذلك من خلال تقرير منتصف المدة والتقرير الختامي اللذين يقدمهما الفريق بانتظام	تلقى مجلس الأمن واللجنة تحليلاً مستكملاً من فريق الخبراء بشأن تكنولوجيا القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تقرير مخصص عن الحوادث، وكذلك من خلال تقرير منتصف المدة والتقرير الختامي اللذين يقدمهما الفريق بانتظام

النتيجة المقررة لعام 2024

معلومات مستكملة وتقارير عن أساليب التهرب من الجزاءات والمساعدة على تحسين تنفيذ الجزاءات

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

51 - أسهم عمل البعثة في كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوافر تقارير تنفيذ وطنية أكثر شمولاً، وزيادة قدرة مجلس الأمن على التصدي لأساليب التهرب من الجزاءات التي تستخدمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

52 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقيق استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

53 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن واللجنة، وبالتالي تحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 14).

الجدول 14

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن واللجنة وتحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات وتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء	توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن واللجنة وتحسين قدرتهما على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات وتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء	تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي وزيادة قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات	تحسين التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوافر تقارير تنفيذ وطنية أكثر شمولاً، وزيادة قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لمسألة التهرب من الجزاءات	الاستمرار في التوعية على الصعيد الإقليمي وفي زيارة الدول الأعضاء بانتظام من أجل إجراء عمليات تقييم ومساعدة محددة الأهداف

المنجزات المستهدفة

54 - يعرض الجدول 15 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	25	30	17	30
تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	25	30	17	30
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	7	10	6	14
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	6	4	6
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2	2	3
4 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	1	2	-	5
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	10	6	14
5 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	6	4	6
6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2	2	3
7 - الاجتماعات الاستثنائية المتعلقة بالمسائل المواضيعية والإقليمية الهامة والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في قدراتها	-	2	-	5
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	7	5	5	5
8 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى	7	5	5	5
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	20	20	10	-
9 - بعثات وطلبات المعلومات فيما يتعلق بالامتثال لنظام الجزاءات	20	20	10	-
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات وسفن جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 16
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
					فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
185,1	960,1	775,0	755,4	782,8	تكاليف الأفراد المدنيين
112,2	2 447,8	2 335,6	2 188,5	2 311,7	التكاليف التشغيلية
297,3	3 407,9	3 110,6	2 943,9	3 094,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 17
الموارد البشرية

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون							المعتمد لعام 2023	المقترح لعام 2024	التغير				
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	خ ع	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2				أ ع م	أ ع		
6	-	-	-	-	-	-	6	3 ^(أ)	-	-	2	1	-	-	-	-	-	6	-	-
6	-	-	-	-	-	-	6	3 ^(أ)	-	-	2	1	-	-	-	-	-	6	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل وظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية ووظيفتين من الرتب الأخرى.

55 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 3 407 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (960 100 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف مؤقتة (1 ف-4، و 2 ف-3، و 3 من فئة الخدمات العامة) بـغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (2 447 800 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (1 701 700 دولار) وتكاليف السفر (144 200 دولار) لأعضاء الفريق الثمانية، وسفر الموظفين في مهام رسمية (17 300 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (584 600 دولار).

- 56 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.
- 57 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لتطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة، مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وإلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب تغيير في تكوين الفريق، وارتفاع بدل غلاء المعيشة⁽¹⁾، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاعتماد المخصص لاستئجار الأماكن للموظفين العاملين في المقر في نيويورك بسبب تطبيق معدل قياسي منقح أدنى مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023.

(1) بدل غلاء المعيشة مبلغ شهري مخصص مقطوع يمثل المساهمة الإجمالية للمنظمة في التكاليف المرتبطة بالأماكن المستأجرة والوجبات والنفقات النثرية المرتبطة بنذب خبير في منطقة أو بلد أبعد من مسافة التنقل بين مكان العمل ومكان إقامته العادية. والمعدلان الشهريان لبدل غلاء المعيشة المعمول بهما سابقاً البالغان 5 500 دولار (نيويورك) و 3 700 دولار (نيروبي) كانا قد حُددَا في آذار/مارس 2014. وبعد استعراض تغيرات الرقم القياسي للسكن والرقم القياسي للنفقات داخل المنطقة باستثناء السكن في إطار الرقم القياسي لتسوية مقر العمل، للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2014 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافقت الأمانة على زيادة المعدلين لئيلغا 6 600 دولار (نيويورك) و 4 800 دولار (نيروبي)، وذلك اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023. وقد أُعدت الميزانية المعتمدة لعام 2023 بناء على المعدلين المعمول بهما سابقاً.

4 - فريق الخبراء المعني بليبيا

(200 1 456 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

58 - يضطلع فريق الخبراء المعني بليبيا بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير المتصلة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1973 (2011) و 2009 (2011) و 2017 (2011) و 2040 (2012) و 2095 (2013) و 2144 (2014) و 2146 (2014) و 2213 (2015) و 2292 (2016) و 2362 (2017) و 2441 (2018) و 2509 (2020) و 2571 (2021) و 2644 (2022). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في ليبيا، بما فيها عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها. وطلب المجلس، في قراره 2635 (2022) المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2022، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا في غضون 6 أشهر و 11 شهراً بعد اتخاذ القرار. وقُدِّم التقرير الأول للأمين العام في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/910) وتلاه التقرير الثاني الذي قُدِّم في 2 أيار/مايو 2023 (S/2023/308).

برنامج العمل

الهدف

59 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بليبيا، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، والتدابير المتصلة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 60 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.
- 61 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.
- 62 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، ولا سيما عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البحر الأبيض المتوسط.
- 63 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمنظمة البحرية الدولية، والبنك الدولي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
 (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات إلى الميدان.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة

65 - أشار فريق الخبراء، في تقريره النهائي (S/2022/427)، إلى أن حظر توريد الأسلحة لا يزال غير فعال. ولئن كان عدد الانتهاكات التي تم تحديدها أقل بكثير مما سُجل في عامي 2019 و 2020، فإن فريق الخبراء رأى أن مخزونات الأسلحة ظلت كافية لاستمرار أي نزاع ينشب في المستقبل. وللمساعدة في تحديد انتهاكات حظر توريد الأسلحة في المستقبل، قام الفريق بتحديث الجرد المرجعي لأنواع الأسلحة المنقولة بصورة غير مشروعة إلى ليبيا. وقدم التقرير النهائي ملخصاً للأسلحة والأعتدة العسكرية المنقولة إلى ليبيا في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى نيسان/أبريل 2022 وتضمن توصيتين تهدفان إلى تحسين فعالية حظر توريد الأسلحة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18).

الجدول 18

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استمر مجلس الأمن واللجنة في تلقّي معلومات عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة ونظرا في اتخاذ إجراءات متابعة للتصدي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة	استمر مجلس الأمن واللجنة في تلقّي معلومات عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة، وقدم فريق الخبراء مزيداً من المعلومات عن الأفراد والكيانات الذين يتصرفون على نحو ينتهك حظر توريد الأسلحة	استناداً إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، دعا مجلس الأمن واللجنة الدول الأعضاء إلى احترام حظر توريد الأسلحة وإدراج أسماء الأفراد والكيانات الضالعين في انتهاكات حظر توريد الأسلحة في قائمة الجزاءات

النتيجة المقررة لعام 2024

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على التصدي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

66 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات هذا، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في توفير معلومات عن الأفراد والكيانات الذين يتصرفون على نحو ينتهك حظر توريد الأسلحة. وقد مكّن ذلك مجلس الأمن واللجنة من النظر في اتخاذ إجراءات متابعة للتصدي لهذه الانتهاكات، بما في ذلك إمكانية إدراج أفراد وكيانات إضافيين في قائمة الجزاءات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

67 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتبناها في جمع المعلومات والعمل استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل

الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 19).

الجدول 19
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استنادا إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، يتخذ مجلس الأمن واللجنة إجراءات متابعة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلّغ عنها، إمكانية إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات	استنادا إلى المعلومات المقدمة من فريق الخبراء، يتخذ مجلس الأمن واللجنة إجراءات متابعة بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلّغ عنها، بما في ذلك النظر في إمكانية إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة ونظرا في اتخاذ إجراءات متابعة	استمر مجلس الأمن واللجنة في تلقي معلومات من فريق الخبراء عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة	تلقى مجلس الأمن واللجنة من فريق الخبراء تقارير وعروضا صادرا بها تكليف، ومعلومات مستكملة مخصصة إضافية عن حالات عدم الامتثال لحظر توريد الأسلحة

المنجزات المستهدفة

68 - يعرض الجدول 20 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 20

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	الفئة والفئة الفرعية
ألف -					تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
	7	20	7	7	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
	7	20	7	7	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
	3	2	3	3	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
	3	2	3	3	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
	3	2	3	3	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
	3	2	3	3	3 - اجتماعات لجنة الجزاءات
باء -					توليد المعارف ونقلها
	7	6	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

7	5	6	5	4 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
1	1	-	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	-	1	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
15	15	15	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
15	15	15	-	6 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 21

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
68,7	302,7	234,0	210,3	222,6
(22,9)	1 153,5	1 176,4	1 013,0	1 208,9
45,8	1 456,2	1 410,4	1 223,3	1 431,5
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 22
الموارد البشرية

	متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون														
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	ف	ر	م	خ	ع	الفرعي	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	أ	ع
المعتمد لعام 2023	2	-	-	-	-	-	-	2	1	0	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	2	-	-	-	-	-	-	2	1	0	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

69 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 456 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (302 700 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 153 500 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (725 900 دولار) وتكاليف السفر (333 800 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (16 800 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (77 000 دولار).

70 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبِّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.

71 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، نتيجة لتطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة، مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات. وهذه الزيادة الإجمالية يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغير في تكوين الفريق.

5 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

(1 281 600 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

72 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2127 (2013) و 2134 (2014) و 2149 (2014) و 2196 (2015) و 2262 (2016) و 2339 (2017) و 2399 (2018) و 2454 (2019) و 2488 (2019) و 2507 (2020) و 2536 (2020) و 2588 (2021) و 2648 (2022). ويهدف نظام الجزاءات إلى منع الأفراد والكيانات من تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 14 حزيران/يونيه 2022، وبناء على طلب من مجلس الأمن في قراره 2588 (2021)، قدم الأمين العام معلومات مستكملة (S/2022/489) عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس المجلس المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وفي 29 تموز/يوليه 2022، طلب المجلس إلى الأمين العام، بموجب قراره 2648 (2022)، أن يجري، في موعد أقصاه 15 أيار/مايو 2023، تقييماً إضافياً للتقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المذكورة أعلاه.

برنامج العمل

الهدف

73 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

74 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيواصل فريق الخبراء تقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

75 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

76 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

77 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجرائم الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

78 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمتلك الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
(ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تحسين فهم مجلس الأمن واللجنة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها

- 79 - واصل فريق الخبراء، وفقا لولايته، تقديم تقارير مباشرة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الذي لا يزال يُوجج النزاع في البلد وعن انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وقدم الفريق أيضا إلى اللجنة بيانات تليجية بشأن الأفراد الضالعين في أعمال العنف الجنسي والتحرير على العنف المرتبط بالنزاع. وقدم الفريق توصيات لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار عبر الحدود.
- 80 - وحقق فريق الخبراء هدفه، على الرغم من أن حالات التأخير في تعيين الخبراء أدت إلى تضيق نطاق الطابع الشمولي لتقريره. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مباشرة	تلقى مجلس الأمن واللجنة أدلة على انتهاكات	كان لدى مجلس الأمن واللجنة معلومات
ومفصلة عن حالات استغلال الجماعات	تدابير الجزاءات ونظرا في إدراج أفراد وكيانات	ذات صلة بالاستغلال غير المشروع للموارد
المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير	في قائمة الجزاءات لضلوعهم في الاتجار	الطبيعية والاتجار بها وانتهاكات حظر توريد
مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	بالموارد الطبيعية	الأسلحة، واتخاذ إجراءات بشأن توصيات الفريق

النتيجة المقررة لعام 2024

تحسين فهم مجلس الأمن واللجنة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وللعنف الجنسي في حالات النزاع
الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 81 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تحسين فهم الدول الأعضاء لمسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وللعنف الجنسي في حالات النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

82 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتبناها في جمع المعلومات والعمل استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

83 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل وتقييم التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية في حصول مجلس الأمن واللجنة على معلومات ذات صلة بمسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها انطلاقاً من جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفي تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية معالجة هاتين المسألتين. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 24).

الجدول 24

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
يتلقّى مجلس الأمن واللجنة مزيداً من المعلومات المستكملة ذات الصلة بمسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، ويتخذان إجراءات بشأن توصيات الفريق الجنسي في حالات النزاع، وينظران في إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات	لدى مجلس الأمن واللجنة معلومات ذات صلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، ويتخذان إجراءات بشأن توصيات الفريق	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات شاملة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، مع توصيات باتخاذ إجراءات	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات أكثر تفصيلاً عن استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مفصلة عن استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية أفريقيا الوسطى

المنجزات المستهدفة

84 - يعرض الجدول 25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 25

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

8 8 6 8

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

8	8	6	8	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
10	10	7	10	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
8	8	6	8	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	1	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
10	10	7	10	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
8	8	6	8	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2	1	2	5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
				باء - توليد المعارف ونقلها
7	5	14	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7	5	14	5	6 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
1	1	-	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	-	1	7 - منكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
10	10	9	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
10	10	9	-	8 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة. قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 26
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
					فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
49,0	290,0	241,0	251,7	228,1	تكاليف الأفراد المدنيين
39,4	991,6	952,2	537,5	935,7	التكاليف التشغيلية
88,4	1 281,6	1 193,2	789,2	1 163,8	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 27
الموارد البشرية

متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون														
المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	ف	ر	م	ف	ع	خ	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	و	
2	-	-	-	-	-	-	2	1	0	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	المعتمد لعام 2023
2	-	-	-	-	-	-	2	1	0	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	المقترح لعام 2024
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

85 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 281 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (290 000 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتين (1 ف-3 و 1 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (991 600 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (612 300 دولار) وتكاليف السفر (248 500 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (33 200 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (97 600 دولار).

- 86 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبِّق معدل شواغر قدره 4,2 في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في عام 2022.
- 87 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، نتيجة لتطبيق: '1' معدل شواغر أقل قدره 4,2 في المائة مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5,0 في المائة، و '2' نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، و '3' أحدث جدول للمرتبات؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغيير في تكوين الفريق؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالسفر الرسمي التي تُعزى إلى الرحلات التي ستُجرى للقيام ببعثة تقييم النقاط المرجعية التي أذن بها مجلس الأمن.

6 - فريق الخبراء المعني باليمن

(2 307 700 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

88 - يضطلع فريق الخبراء المعني باليمن بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أسماء هؤلاء الأفراد والكيانات في القائمة. وقد حدد مجلس الأمن ولاية الفريق في قراره (2014) 2140، بصيغتها المعدلة بموجب القرار (2015) 2216 وبصيغتها المستكملة في القرار (2022) 2624. ويهدف نظام الجزاءات إلى منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، مثل عرقلة عملية الانتقال السياسي أو تقويض نجاح إنجازها.

برنامج العمل

الهدف

89 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق باليمن، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف، وتجميد الأصول، وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

90 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (2014) 2140.

91 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

92 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء، والقوات البحرية المشتركة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

93 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

94 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

(أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

زيادة إنكفاء وتعزيز الوعي باستخدام المكونات التجارية لأغراض عسكرية

- 95 - في عام 2022، واصل فريق الخبراء الإبلاغ عن تهريب المكونات التجارية إلى اليمن واستخدامها في التطبيقات العسكرية. وأدت الهجمات التي شنها الحوثيون بطائرات مسيّرة عبر الحدود على البنى التحتية المدنية في كانون الثاني/يناير 2022 عن طريق الاستعانة بمكونات متاحة تجارياً إلى قيام مجلس الأمن بتصنيف الحوثيين ككيان خاضع لتدابير حظر توريد الأسلحة.
- 96 - وواصل فريق الخبراء إنكفاء الوعي لدى سلطات الجمارك والرقابة على الصادرات بمسألة استخدام المكونات المدنية المتاحة تجارياً في تطبيقات عسكرية معينة. وأدى ذلك إلى توخي مزيد من اليقظة إزاء تصدير هذه المكونات. وحققت أنشطة الفريق الهدف المقرر المتمثل في مواصلة تزويد مجلس الأمن واللجنة بمعلومات عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
أدى إمام مجلس الأمن واللجنة باستخدام المكونات المدنية المتاحة تجارياً في تطبيقات عسكرية معينة في اليمن إلى توخي مزيد من اليقظة إزاء تصدير هذه المواد	تلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات مفصلة من فريق الخبراء عن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تجميع منظومات الأسلحة وعن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	كَلَّفَ مجلسُ الأمن فريقَ الخبراء بمواصلة الإبلاغ عن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة في اليمن

النتيجة المقررة لعام 2024

مواصلة تعزيز الوعي بالاتجار بالأسلحة والمكونات التجارية لاستخدامها في تطبيقات عسكرية معينة

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 97 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلقة باليمن، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقّي مجلس الأمن واللجنة معلومات مفصلة عن الاتجار بالأسلحة والمكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 98 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتّبعها في جمع المعلومات والعمل استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

- 99 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في حصول مجلس الأمن واللجنة على معلومات شاملة عن الاتجار بالأسلحة والمكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة، وفي تقديم مجلس الأمن التوجيه بشأن كيفية التصدي لنقل هذه

المكونات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 29).

الجدول 29
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
يتلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات شاملة من فريق الخبراء عن الاتجار بالأسلحة والأعدّة ذات الصلة	يتلقّى مجلس الأمن واللجنة معلومات شاملة من فريق الخبراء عن الاتجار بالأسلحة والأعدّة ذات الصلة	أدى إمام مجلس الأمن واللجنة باستخدام المكونات المدنية المتاحة تجارياً في تطبيقات عسكرية معينة في اليمن إلى توخي مزيد من اليقظة إزاء تصدير هذه المواد	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مفصلة بشأن الاتجار بالأسلحة وعن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة في اليمن	تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء عن الاتجار بالأسلحة وعن المكونات المتاحة تجارياً المستخدمة في تطبيقات عسكرية معينة في اليمن

المنجزات المستهدفة

100 - يعرض الجدول 30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 30

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	4
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	3	3	3	4
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	4
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	3	3	3	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	5	9	5	7
4 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى	5	9	5	7
المنشورات (عدد المنشورات)	1	1	1	1
5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	1	1	1	1

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

20	20	20	-	بعثات تصفي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
20	20	20	-	6 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 31

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
54,9	1 011,8	956,9	997,8	1 066,2
42,8	1 295,9	1 253,1	928,4	1 236,0
97,7	2 307,7	2 210,0	1 926,2	2 302,2
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 32

الموارد البشرية

متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون														
المجموع	المجموع	الفرعي	الدوليون	م	ف	ر	م	ع	ع	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	م
8	-	-	-	2	2	-	6	-	5	-	1	-	-	-	-	-	-	-
المعتمد لعام 2023																		

وَأَع أَع م	الموظفون الدوليون										المقترح لعام 2024	
	الموظفون الوطنيون					متطوعو الأمم المتحدة						
	مجموع	م ف و ر م	مجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع	الفرعي	المجموع		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

101 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 2 307 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 011 800 دولار) اللازمة لاستمرار ثماني وظائف مؤقتة (1 ف-3 و 5 من فئة الخدمات الميدانية و 2 من الرتبة المحلية) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 295 900 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (685 500 دولار) وتكاليف السفر (232 400 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (65 300 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (312 700 دولار).

102 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في مجموع عدد الوظائف في فريق الخبراء. وطُبق معدلا شواغر قدرهما 8,4 في المائة للموظفين الدوليين وصفر في المائة للموظفين الوطنيين على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، وكلاهما يستند إلى متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022.

103 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لتطبيق: '1' نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة على وظائف الموظفين الدوليين استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، و '2' معدلات رواتب مرتفعة إثر تحديثها ومعدلات مرتفعة لبدل الخطر للموظفين الوطنيين؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب التغيير في تكوين فريق الخبراء؛ (ج) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالسفر الرسمي بسبب تكلفة التدريب الإلزامي لموظفي الحماية اللصيقة استنادا إلى أنماط الإنفاق. ويقابل الزيادة الإجمالية جزئيا تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 8,4 في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، ونسبة مئوية أقل من تكاليف الموظفين العامة للموظفين الوطنيين، وانخفاض تكاليف استئجار المكاتب وأماكن الإقامة في صنعاء وما يتصل بذلك من انخفاض تكاليف الخدمات الأمنية، إذ إن بعض وكالات الأمم المتحدة شغلت حيزا إضافيا، مما قلل من حصة البعثة من التكاليف الإجمالية.

7 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(1 246 000 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

104 - يضطلع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم المعلومات ذات الصلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2206 (2015) و 2428 (2018) و 2521 (2020) و 2577 (2021) و 2633 (2022). ويهدف نظام الجزاءات إلى استهداف جهات منها، على سبيل المثال لا الحصر، مخربو الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي تم التوقيع عليه في 12 أيلول/سبتمبر 2018. وفي 3 أيار/مايو 2022، وبناء على طلب من مجلس الأمن في قراره 2577 (2021)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقييماً للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في ذلك القرار (S/2022/370). وعملاً بالقرار 2633 (2022)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقييماً إضافياً للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في القرار 2577 (2021) (S/2023/300).

برنامج العمل

الهدف

105 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بجنوب السودان، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 106 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.
- 107 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.
- 108 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.
- 109 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات وأمن تكنولوجيا المعلومات، يتعاون الفريق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

110 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
 (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

يتلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط وعن الإجراءات التي تهدد السلام و/أو الأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان

111 - لا يزال عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، والإجراءات التي تهدد السلام و/أو الأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان، مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تواصل فريق الخبراء مع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم معلومات مستكملة وتحليل معزز إلى المجلس واللجنة. فقد قدم الفريق 11 تقريراً وتحديثاً إلى اللجنة تضمنت معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط وعن الإجراءات التي تهدد السلام و/أو الأمن و/أو الاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية لتعديل حظر توريد الأسلحة.

112 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تلقى مجلس الأمن واللجنة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط والنقاط المرجعية لتعديل حظر توريد الأسلحة	تلقى مجلس الأمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط ووضع نقاطا مرجعية لاستعراض حظر توريد الأسلحة	نظر مجلس الأمن في استعراض حظر توريد الأسلحة رهنا بتنفيذ الاتفاق المنشط

النتيجة المقررة لعام 2024

معلومات مستكملة عن تنفيذ الاتفاق المنشط وعن التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية لحظر توريد الأسلحة

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

113 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بجنوب السودان، مما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقي مجلس الأمن معلومات مستكملة عن تنفيذ الاتفاق المنشط، فضلا عن معلومات مستكملة عن تنفيذ النقاط المرجعية لتعديل حظر توريد الأسلحة. وكرر المجلس، في قراره 2633 (2022)، تأكيد استعدادده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة في ضوء التقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

114 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتبناها في جمع المعلومات والعمل استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل

الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

115 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في توفير معلومات أفضل لمجلس الأمن عن تنفيذ الاتفاق المنشط وجعله قادرا على استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة استنادا إلى التقدم الذي تحرزه سلطات جنوب السودان في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية التي تم تحديدها. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 34).

الجدول 34 مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
يوصل مجلس الأمن واللجنة	يستعرض مجلس الأمن	تلقى مجلس الأمن	تلقى مجلس الأمن واللجنة	نظر مجلس الأمن واللجنة
استعراض حظر توريد	واللجنة حظر توريد	واللجنة معلومات عن	معلومات مستكملة عن	في استعراض حظر توريد
الأسلحة استنادا إلى	الأسلحة استنادا إلى	التقدم المحرز في استيفاء	التقدم المحرز في تنفيذ	الأسلحة رهنا بتنفيذ
المعلومات المستكملة عن	المعلومات المستكملة عن	النقاط المرجعية الرئيسية	الاتفاق المنشط ووضعها	الاتفاق المنشط
التقدم المحرز في استيفاء	التقدم المحرز في استيفاء	التي تم تحديدها ونظرا	نقاطا مرجعية لاستعراض	نقاطا مرجعية لاستعراض
النقاط المرجعية الرئيسية	النقاط المرجعية الرئيسية	في استعراض حظر توريد	حظر توريد الأسلحة	حظر توريد الأسلحة
التي تم تحديدها	التي تم تحديدها	الأسلحة		

المنجزات المستهدفة

116 - يعرض الجدول 35 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 35

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	الفئة والفئة الفرعية
					ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
	18	11	18	15	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
	18	11	15		1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
	7	6	7	7	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
	5	5	5	5	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
	2	1	2	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
	7	6	7	7	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
	5	5	5	5	4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
	2	1	2	2	5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء

باء - توليد المعارف ونقلها				
7	5	14	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7	5	14	5	6 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
1	1	-	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	-	1	7 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
10	10	8	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
10	10	8	-	8 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية))

الجدول 36

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
(29,1)	279,6	308,7	289,1	300,4
17,5	966,4	948,9	723,9	953,4
(11,6)	1 246,0	1 257,6	1 013,0	1 253,8
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 37
الموارد البشرية

	المتطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون																																	
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	الفرعي	م	ف	م	خ	ع	
المعتمد لعام 2023	3	-	-	-	-	-	-	3	2	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	3	-	-	-	-	-	-	3	2	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

117 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 246 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (279 600 دولار) اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف مؤقتة (1 ف-3 و 2 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (966 400 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (572 000 دولار) وتكاليف السفر (267 400 دولار) لأعضاء الفريق الخمسة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (40 200 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (86 800 دولار).

118 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وطُبق معدل شواغر قدره 30,5 في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في عام 2022.

119 - ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لارتفاع معدل الشواغر البالغ 30,5 في المائة المطبق في عام 2024 مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، ويقابل ذلك جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب ارتفاع متوسط الرسوم الشهرية نتيجة للتغير في تكوين فريق الخبراء، فضلاً عن زيادة الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين في مهام رسمية بسبب رحلة إضافية واحدة سُجرت للقيام ببعثة تقييم النقاط المرجعية التي أذن بها مجلس الأمن.

8 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

(900 516 6 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

120 - يطلع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي يدعم عمل كل من لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011)، بمسؤولية تقديم المساعدة في تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المفروضة على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، والإبلاغ عن تنفيذ هذه التدابير. ويستمد الفريق ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 1267 (1999) و 1526 (2004) و 1988 (2011) و 1989 (2011) و 2253 (2015) و 2255 (2015) و 2368 (2017) و 2501 (2019) و 2557 (2020) و 2610 (2021) و 2611 (2021) و 2615 (2021) و 2665 (2022). وتهدف نُظم الجزاءات إلى تعزيز التدابير التي يتخذها المجلس للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وإلى الإسهام في السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان.

برنامج العمل

الهدف

121 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفاءة التنفيذ التام لنُظم الجزاءات المتعلقة بكل من تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وحركة طالبان، التي تشمل حظر توريد الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

122 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الرصد معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011).

123 - ومن المتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تعزيز قدرة المجلس ولجنتي الجزاءات على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنُظم الجزاءات.

124 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الرصد مع جهات منها الدول الأعضاء، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والإنتربول.

125 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الرصد مع جهات منها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، وفريق الخبراء الذي يساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، ومكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات وأمن تكنولوجيا المعلومات، يتعاون فريق الرصد مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعثات الأمم المتحدة الميدانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب الاقتضاء.

126 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الرصد؛
 (ب) أن تسمح الحالة الأمنية لفريق الرصد بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز قدرات التحليل لمتابعة تهديد متغير

127 - للمساعدة في التصدي للتهديد الإرهابي العالمي الذي يشكله تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والتهديد الذي تشكله حركة طالبان للسلام والاستقرار في أفغانستان، ومن أجل التنفيذ التام لتدابير الجزاءات، تواصل فريق الرصد مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تقديم تحليل معزز إلى لجنتي الجزاءات ومجلس الأمن. واستخدم فريق الرصد قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة لتعزيز تحليله للتهديدات الإرهابية المتغيرة. فقد قدم فريق الرصد في عام 2022 تسعة تقارير تنطوي على تحليلات بشأن التهديد الإرهابي العالمي المتغير الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة، وبشأن التهديد الذي تشكله حركة طالبان للسلام والاستقرار في أفغانستان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، مدد مجلس الأمن، حتى حزيران/يونيه 2024، ولاية فريق الرصد على خلفية التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

128 - وفي أعقاب استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان، زاد فريق الرصد من تواصله مع الدول المجاورة وغيرها من الدول الأعضاء المعنية لكفالة تعزيز قدرات التحليل.

129 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 38).

الجدول 38

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
كان لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات وبيانات شاملة من فريق الرصد عن تطور التهديد الإرهابي في مختلف المناطق وعن تطور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة	كان لدى اللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي، وقامت اللجنتان بتعديل نظام الجزاءات؛ ونظرت اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على القوائم وإدراج أسماء جديدة	كان لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان، ونظرت اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على القوائم وإدراج أسماء جديدة

النتيجة المقررة لعام 2024

تحسين التحليل من أجل متابعة تهديد متغير

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

130 - حقق فريق الرصد، من خلال تَوَاضُّله مع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة الآخرين، الهدف المقرر المتمثل في حصول اللجنتين على معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان، ونظرت اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في القوائم وإدراج أسماء جديدة. وفي عام 2022، أُضيف كيان واحد إلى قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وزُفعت منها أسماء ثمانية أفراد وثلاثة كيانات. ووافقت لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات على إدخال تعديلات على القيود الحالية لسبعة أفراد وكيان واحد مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات الخاصة بها. وفي عام 2022، نظرت اللجنتان أيضا في إدخال إعفاءات من تدابير الجزاءات الحالية. وفي أعقاب استيلاء حركة طالبان على السلطة، قدم فريق الرصد تقريرا في نيسان/أبريل 2022 عن التهديد الذي تشكله حركة طالبان للسلام والاستقرار في أفغانستان وواصل رصد الحالة طوال عام 2022.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

131 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الرصد في ضرورة مواصلة تكييف الأساليب التي يتبّعها في جمع المعلومات والعمل استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل فريق الرصد الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

132 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل كذلك في تعزيز تحليل التهديد العالمي المتغير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والتهديد الذي تشكله حركة الطالبان للسلام والاستقرار في أفغانستان، وفي تحديث قوائم الجزاءات ذات الصلة. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 39).

الجدول 39

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان؛ وتُنظر اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في القوائم؛ وينظر المجلس واللجنتان	لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان؛ وتُنظر اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في	كان لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي وعن حركة طالبان؛ ونظرت اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على الأسماء المدرجة في	كان لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة عن التهديد الإرهابي، وقام المجلس واللجنتان بتعديل نظام الجزاءات؛ ونظرت اللجنتان في إدخال إعفاءات وتعديلات على	كان لدى مجلس الأمن واللجنتين معلومات شاملة من فريق الرصد عن التهديد الإرهابي العالمي وعن تطور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
في إدراج أسماء جديدة في القوائم؛ وينظر المجلس والقوائم الجديدة في القوائم	في إدراج أسماء القوائم الجديدة في القوائم	القوائم وإدراج أسماء جديدة	القوائم وإدراج أسماء جديدة	القوائم (داعش) وتنظيم الأسماء المدرجة في القوائم وإدراج أسماء جديدة

المنجزات المستهدفة

133 - يعرض الجدول 40 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 40

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	الفئة والفئة الفرعية
ألف -				تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
12	12	9	13	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
12	12	9	13	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنتي الجزاءات
33	32	21	27	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
20	25	11	20	2 - اجتماعات لجنتي الجزاءات
3	2	4	2	3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
10	5	6	5	4 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات
33	32	21	27	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
20	25	11	20	5 - اجتماعات لجنتي الجزاءات
3	2	4	2	6 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
10	5	6	5	7 - الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد لأجهزة الأمن والاستخبارات بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة وبشأن تنفيذ نظام الجزاءات
				باء - توليد المعارف ونقلها
97	145	98	145	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
90	140	77	140	8 - حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة
7	5	21	5	9 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الرصد ودورات تدريبية أخرى
35	35	30	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد (عدد البعثات)
35	35	30	-	10 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نُظم الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تنفيذ ونشر وتعمد نموذج البيانات المعزز ومحفوظات الوثائق التي يجمعها فريق الرصد.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الرصد؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة ولايتها؛ ومذكرات شفوية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنتي الجزاءات/فريق الرصد.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة ولايات لجنتي الجزاءات/فريق الرصد من خلال المواقع الشبكية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية))

الجدول 41

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
555,3	3 193,8	2 638,5	3 003,8	2 655,1
106,7	3 323,1	3 216,4	2 823,7	3 216,4
662,0	6 516,9	5 854,9	5 827,5	5 871,5

الجدول 42

الموارد البشرية

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون									
	المجموع	الفرعي	الوطنيون	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م
19	-	-	-	-	-	-	19	08	-	-	6	4	1	-	-	-
19	-	-	-	-	-	-	19	08	-	-	6	4	1	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

- 134 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الرصد لعام 2024 ما قدره 6 516 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (3 193 800 دولار) اللازمة لاستمرار 19 وظيفة مؤقتة (1 ف-5، و 4 ف-4، و 6 ف-3، و 8 من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (3 323 100 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (2 062 300 دولار) وتكاليف السفر (401 700 دولار) لأعضاء فريق الرصد العشرة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (89 200 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (769 900 دولار).
- 135 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الرصد. وطُبِّق معدل شواغر قدره 1,3 في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في عام 2022.
- 136 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، نتيجة لتطبيق معدل شواغر أقل قدره 1,3 في المائة مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023 البالغ 10 في المائة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب تغيير في تكوين فريق الخبراء، وارتفاع بدل غلاء المعيشة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاعتماد المخصص لاستئجار الأماكن للموظفين العاملين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بسبب تطبيق معدل قياسي منقح أدنى مقارنة بالمعدل المطبق في عام 2023.

9 - مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)

(100 711 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 137 - يطلع مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات بالمسؤولية عن استعراض طلبات الرفع من القائمة المقدّمة من الكيانات أو الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات ذات الصلة. والولاية محدّدة في قرار مجلس الأمن 1904 (2009)، بصيغتها المعدلة بالقرارات 1989 (2011) و 2083 (2012) و 2161 (2014) و 2368 (2017) و 2610 (2021) التي اتّخذت في وقت لاحق.

برنامج العمل

الهدف

- 138 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو إجراء استعراض مستقل لطلبات الأفراد والكيانات والمؤسسات بشأن الرفع من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة. ويكفل المكتب، لدى قيامه بذلك، حصول الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة أسماؤهم في القائمة على إجراءات عادلة وواضحة لإدارة طلبات الشطب (الرفع) من قائمة الجزاءات.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 139 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم مكتب أمين المظالم بالنظر بشكل عادل وسريع في جميع طلبات الرفع من القائمة، وتجهيز هذه الطلبات، والسفر لإجراء مقابلات مع كل مقدم طلب شخصياً في بلد إقامته كلما أمكن ذلك.
- 140 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن اتخاذ اللجنة قرارات مستتيرة تتعلق بالتحليل الذي يُجريه أمين المظالم والتوصية التي يقدمها بشأن طلب الرفع من القائمة الواردين في تقرير شامل عن كل حالة.
- 141 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصّعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، في سياق تبادل المعلومات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع جهات منها الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والرابطات المعنية بالقانون الدولي.
- 142 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون مكتب أمين المظالم مع جهات منها البرنامج الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات وأمن تكنولوجيا المعلومات، يتعاون المكتب مع إدارة السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرنامج الإنمائي.

143 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الرصد؛
 (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للمكتب بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

إجراء استعراض عادل وسريع لطلبات الرفع من القائمة

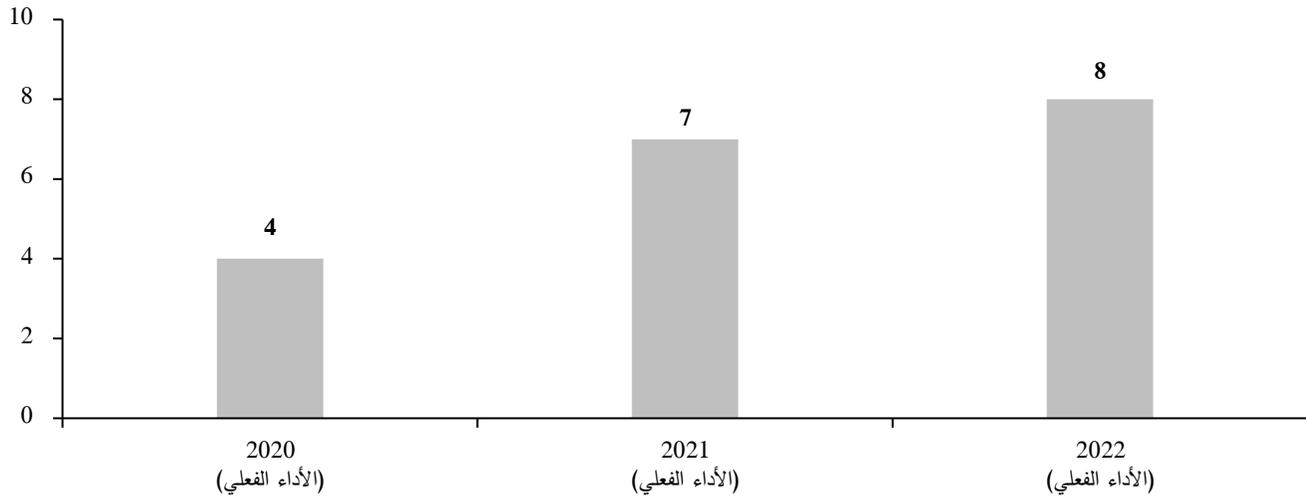
144 - مضى أمين المظالم قُدماً في النظر في جميع الالتماسات المقدمة إلى المكتب، والتي شملت عرض خمس حالات على اللجنة، وتقديم أربعة تقارير شاملة، وإجراء ثماني مقابلات مع مقدمي التماسات. وأجرى أمين المظالم أيضاً تحقيقات مستفيضة وبحوثاً مستقلة بغرض جمع معلومات عن كل التماس، من جهات منها الدول الأعضاء ومكاتب الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اضطلعت البعثة بأنشطة توعية واسعة النطاق للتعريف بالمكتب، وشمل ذلك التفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والرابطات المعنية بالقانون الدولي. وأسهم العمل المذكور أعلاه في تلقي اللجنة تقارير شاملة من أمين المظالم في الوقت المناسب.

145 - وعدد التقارير الواردة والجدول الزمني المقررة للنظر فيها مسألتان خارجتان عن سيطرة أمين المظالم: فمقدم الالتماس هو الذي يبادر بتقديم طلب الرفع من القائمة ويُحدّد الجدول الزمني للنظر في كل التماس تحديداً دقيقاً في المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2610 (2021). وقبل مكتب أمين المظالم خمسة التماسات جديدة في عام 2022، ليصل العدد الإجمالي للالتماسات التي قبلها المكتب منذ إنشائه إلى 105 التماسات. ويعكس ذلك وعياً واسع النطاق لدى مقدمي الالتماسات بوجود وفعالية إجراء أمين المظالم.

146 - وفي عام 2022، أجرى أمين المظالم مقابلات مع جميع مقدمي الالتماسات شخصياً، وهو ما شكل عودة إلى الممارسة المتبعة في فترة ما قبل الجائحة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء: عدد المقابلات الشخصية مع مقدمي الالتماسات التي أجراها أمين المظالم



النتيجة المقررة لعام 2024

كفالة إجراء استعراض عادل وسريع لطلبات الرفع من القائمة

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

147 - على النحو المذكور أعلاه، فإن عدد الالتماسات الواردة والجدول الزمنية المقررة للنظر فيها مسألتان خارجتان عن سيطرة أمين المظالم. وأنجز مكتب أمين المظالم جميع الأعمال الصادر بها تكليف في الوقت المناسب فيما يتعلق بجميع الالتماسات الواردة، بما في ذلك تقديم التقارير الشاملة الأربعة التي حان موعد استحقاقها في عام 2022. وعلى الرغم من أنه كان من المقدر أن يحين موعد استحقاق خمسة تقارير شاملة في إطار مقياس الأداء، فقد قدم أربعة ملتزمين فقط التماسات استلزم تقديم تقرير شامل في عام 2022.

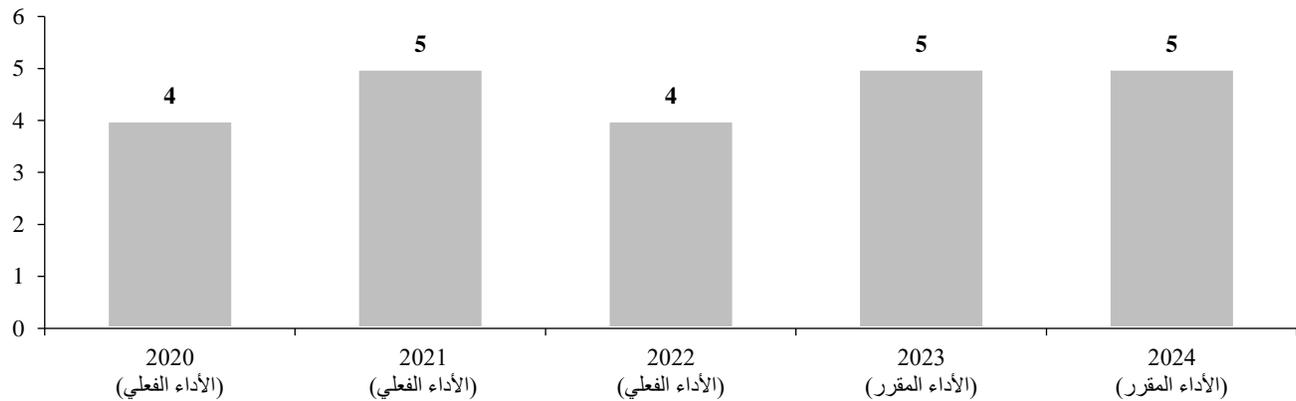
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

148 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لمكتب أمين المظالم في ضرورة مواصلة تكييف أساليب عمله المتعلقة بجمع المعلومات والتحقق استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل أمين المظالم الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

149 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في إجراء استعراض مستقل لطلبات الرفع من القائمة المقدمة من الأفراد والكيانات والمؤسسات المدرجة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، كما يتضح من إعداد أربعة تقارير شاملة لأمين المظالم عن طلبات الرفع من القائمة تسترشد بها اللجنة في اتخاذ القرارات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء: عدد التقارير الشاملة المقدمة من جانب أمين المظالم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



المنجزات المستهدفة

150 - يعرض الجدول 43 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
7	7	5	7
2	2	1 ^(أ)	2
5	5	4	5
6	6	6	6
5	5	5	5
1	1	1	1
6	6	6	6
5	5	5	5
1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها			
5	5	3	-
5	5	3	-
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ومقدمي الالتماسات بشأن طلبات الرفع من القائمة؛ وإسداء المشورة بشأن إجراءات الرفع من القائمة؛ والدعوة بشأن مراعاة الأصول القانونية الواجبة.			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي يجمعها أمين المظالم.			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل أمين المظالم؛ وصحائف وقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والتحديثات الدورية للدليل التاريخي لعملية أمين المظالم.			
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية أمين المظالم من خلال الموقع الشبكي للمكتب.			

(أ) التقرير نصف السنوي الذي كان من المقرر نشره في شباط/فبراير 2022 نُشر بدلاً من ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2021، وذلك لتمكين أمين المظالم السابق من التوقيع عليه قبل مغادرته.

(ب) التقارير سرية للغاية ولا تُنشر بتاتا.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 44
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
75,9	337,4	261,5	320,6	322,8
17,9	373,7	355,8	300,8	345,3
93,8	711,1	617,3	621,3	668,1

الجدول 45
الموارد البشرية

و أ ع أ ع م	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة	
	م-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م	م ف و ر م	المجموع الفرعي
المعتمد لعام 2023	-	-	1	-	-	2	0	2
المقترح لعام 2024	-	-	1	-	-	2	0	2
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

151 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب أمين المظالم لعام 2024 ما قدره 711 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (400 337 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفتين مؤقتتين (1 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) بُغية تقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (700 373 دولار) التي تشمل كلا من أتعاب الخبراء (600 229 دولار) وتكاليف السفر (400 28 دولار) لأمين المظالم، وسفر الموظفين في مهام رسمية (300 34 دولار)، وغير ذلك من احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (400 81 دولار).

- 152 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في المكتب. وطُبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.
- 153 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وافتراض شغل الوظائف بالكامل مقارنة بمعدل الشواغر المطبق في عام 2023 البالغ 5 في المائة، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة بأمن المظالم بسبب ارتفاع بدل غلاء المعيشة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023؛ (ج) زيادة الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين لتلبية الحاجة إلى سفر المترجمين الشفويين من مكتب الأمم المتحدة في جنيف لإجراء ترجمة شفوية سرية وعالية الجودة لمقدمي التماسات الرفع من القائمة؛ (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. ويقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الإعلام والنشر، فضلاً عن انخفاض الاعتماد المخصص لاستئجار الأماكن.

10 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

(1 190 400 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

154 - البعثة مسؤولة عن دعم عمل مجلس الأمن والميسر التابع له فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015) وعلى النحو المبين في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 (S/2016/44). وقد أقر المجلس في قراره 2231 (2015) خطة العمل الشاملة المشتركة، وحث على تنفيذها تنفيذاً تاماً، ودعا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تنفيذها.

155 - وإضافة إلى ذلك، ترمي القيود المنصوص عليها في المرفق بآء من قرار مجلس الأمن 2231 (2015) إلى تحسين الشفافية وتهيئة مناخ يفضي إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً تاماً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، انتهى العمل بأول تقييدين محددين واردين في المرفق بآء (عمليات النقل المتصلة بالأسلحة إلى/من جمهورية إيران الإسلامية وحظر السفر)، في حين من المقرر أن ينتهي العمل بالتدابير التقييدية الأخرى في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر 2023 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية وتجميد الأصول) وتشرين الأول/أكتوبر 2025 (عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية (قناة المشتريات)). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، وشريطة عدم إعادة أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية إلى وضعها السابق في غضون ذلك، ينتهي العمل بجميع أحكام القرار 2231 (2015)، ويكون المجلس حينئذ قد اختتم نظره في المسألة النووية الإيرانية.

برنامج العمل

الهدف

156 - الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة هو كفالة التنفيذ التام من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية للقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بآء من القرار.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

157 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستواصل البعثة دعم عمل مجلس الأمن والميسر المعين التابع له، وستواصل تقديم تقارير منتظمة، حسب التكليف، إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

158 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تحسين الشفافية، وتهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ التام لخطة العمل الشاملة المشتركة، وزيادة التعاون بشأن الأعمال المزعومة التي تتعارض مع القيود الواردة في المرفق بآء.

159 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تتسق البعثة وتتعاون مع كيانات منها الدول الأعضاء والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة المقترحات المتعلقة بالمواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي ذات الاستخدام المزدوج عن طريق قناة المشتريات.

وتتعاون البعثة أيضاً مع الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك الأعمال التي يدعى بأنها تتعارض مع المرفق بآء من القرار. وبالإضافة إلى ذلك، تتسق البعثة وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

160 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) اضطلاع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة بالجهود الدبلوماسية بسرعة ونجاح لضمان استمرار التزام جميع المشاركين بتنفيذها تنفيذاً تاماً وفعالاً؛
- (ب) استمرار تمتع خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها وتنفيذ القرار 2231 (2015) بالدعم الكامل من المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

الأداء البرنامجي في عام 2022

الحفاظ على التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015)

- 161 - واصلت البعثة تقديم معلومات تتعلق بالقرار 2231 (2015)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في مرفقه بآء، وذلك من خلال تقارير الأمين العام والإحاطات المقدّمة إلى مجلس الأمن. فعلى غرار السنة الماضية، أُتيحت للبعثة بعض فرص المشاركة في مناسبات تواصل افتراضية لتوعية الجهات المعنية بالتدابير التقييدية الواردة في المرفق بآء من القرار. ففيما يتعلق برصد تنفيذ القرار 2231 (2015) والإبلاغ عنه، زادت البعثة عدد المشاورات بالحضور الشخصي مع الدول الأعضاء وواصلت تسخير بعض الممارسات التي استُحدثت خلال الجائحة، من قبيل إجراء المشاورات بالوسائل الافتراضية.
- 162 - وقد أسهم العمل المذكور أعلاه في إطلاع مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الدولية على حالة تنفيذ القرار 2231 (2015)، كما أسهم في إعداد تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن.
- 163 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 46).

الجدول 46

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، بوسائل من بينها تقديم التقارير إلى مجلس الأمن واستخدام قناة المشتريات	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر، ومواصلة استخدام قناة المشتريات

النتيجة المقررة لعام 2024

الحفاظ على التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015)

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 164 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ القرار 2231 (2015)، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تقديم الأمين العام تقارير منتظمة ودعم عمل الميسر، ومواصلة استخدام قناة المشتريات. وقد عزز عمل البعثة الوعي بالقرار 2231 (2015)،

بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء منه. وتمكنت البعثة من المشاركة بالحضور الشخصي في عدد من المشاورات مع الدول الأعضاء والزيارات إليها. وبمواصلة تطبيق الدروس المستفادة أثناء الجائحة، نظمت البعثة أيضاً عدداً من المشاورات بالوسائل الافتراضية مع الدول الأعضاء.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 165 - تَمَثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى المضي بتكثيف أساليب عملها المتبعة في جمع المعلومات والتحقيق استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وستواصل البعثة استعانتها بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة للتشاور مع الدول الأعضاء ولإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.
- 166 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ المستمر للقرار 2231 (2015) من خلال تقديم الأمين العام تقارير منتظمة ودعم عمل الميسر. ويُعرض النقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 47).

الجدول 47 مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر	استمرار تنفيذ القرار 2231 (2015)، من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الأمن ودعم عمل الميسر

المنجزات المستهدفة

- 167 - يعرض الجدول 48 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 48

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2024	عام 2023	عام 2022	عام 2022	
2	2	2	2	ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
2	2	2	2	1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن
5	3	4	6	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
4	2	4	5	2 - جلسات مجلس الأمن
1	1	-	1	3 - الإحاطات التي يقدمها الميسر للدول الأعضاء

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

اللجنة واللجنة الفرعية

5	3	4	6	
				خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
4	2	4	5	4 - جلسات مجلس الأمن
1	1	-	1	5 - الإحاطات التي يقدمها الميسر للدول الأعضاء
				باء - توليد المعارف ونقلها
4	4	4	-	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
4	4	4	-	6 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال للقرار 2231 (2015)
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: المشاورات والمشورة بشأن تنفيذ التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء من القرار 2231 (2015).
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للإبلاغ عن أعمال البعثة السياسية الخاصة؛ وصحائف الوقائع عن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمذكرات الشفوية عن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية بشأن أنشطة مجلس الأمن في سياق القرار 2231 (2015).
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية البعثة السياسية الخاصة من خلال موقعها الشبكي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 49

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
(292,4)	1 047,4	1 339,8	1 061,2	1 198,9
(50,7)	143,0	193,7	169,3	193,7
(343,1)	1 190,4	1 533,5	1 230,5	1 392,6
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 50
الموارد البشرية

	متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون							وَأَع أُع م	وَأَع أُع م			
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م	م ف و ر م				م ف و ر م	
المعتمد لعام 2023	7	-	-	-	-	-	-	7	2 ^(أ)	-	-	2	2	1	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	5	-	-	-	-	-	-	5	1 ^(أ)	-	-	1	2	1	-	-	-	-
التغير	(2)	-	-	-	-	-	-	(2)	(1)	-	-	(1)	-	-	-	-	-	-

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

168 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لعام 2024 ما قدره 1 190 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 047 400 دولار) اللازمة لاستمرار 5 وظائف (1 ف-5، 2 ف-4، 1 ف-3، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، والتكاليف التشغيلية (143 000 دولار) التي تشمل سفر الموظفين في مهام رسمية (900 34 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، مثل استئجار المباني، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (108 100 دولار).

169 - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، من المقرر أن ينتهي العمل بالقيود المفروضة على عمليات النقل والأنشطة المتصلة بالقدائف التسيارية وتجميد الأصول في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أجرت البعثة استعراضا لهيكل ملاك موظفيها واحتياجاتها من الموارد ويُقترح في هذا الصدد إلغاء وظيفتين في عام 2024، إحداها لموظف شؤون سياسية (ف-3) والأخرى لمساعد لشؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة). ويُتوقع أن تصبح الوظيفتان معا شاغرتين بنهاية كانون الأول/ديسمبر 2023.

170 - وتُطبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023 ومع مراعاة الإلغاء المقترح للوظيفيتين.

171 - ويُعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، نتيجة لاقتراح إلغاء وظيفتين، وانخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، نتيجة لانخفاض مخصصات استئجار المباني، وسفر الموظفين، وخدمات تكنولوجيا المعلومات فيما يتصل باقتراح إلغاء وظيفتين. ويقابل الانخفاض العام في الاحتياجات جزئياً تطبيق معدل شواغر قدره صفر في المائة للوظائف المستمرة، مقارنة بنسبة 5 في المائة التي طُبقت في عام 2023، فضلا عن تطبيق جدول مرتبات مستكمل.

11 - فريق الخبراء المعني بمالي

(100 160 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

172 - يضطلع فريق الخبراء المعني بمالي بمسؤولية رصد تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر، إضافة إلى مسؤولية تقديم معلومات تتصل بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. ويستمد فريق الخبراء ولايته من الأولويات المحددة في قرار مجلس الأمن 2374 (2017). والغرض من نظام الجزاءات هو منع واحتواء الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي والمنطقة.

برنامج العمل

الهدف

173 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بمالي، الذي يشمل تجميد الأصول وحظر السفر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

174 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

175 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.

176 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

177 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

178 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

(أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

179 - في عام 2022، أفاد فريق الخبراء بأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وصل إلى حالة جمود وبأن تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر كان في الغالب غير كاف وغير فعال. وفي هذا الصدد، تواصل فريق الخبراء مع دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وزود مجلس الأمن واللجنة بمعلومات عن أفراد قدموا الدعم لجماعات مسلحة أو شبكات إجرامية تضطلع بأنشطة مزعومة للاستقرار في مالي من خلال ارتكاب الجرائم، بما فيها الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 51).

الجدول 51

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء تمكنهما من تعديل نظام الجزاءات و/أو زيادة عدد الأفراد و/أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات التي تتعهدوا اللجنة، بغرض دعم تنفيذ الاتفاق	تمكين مجلس الأمن واللجنة من النظر في إدخال تعديلات على الأسماء المدرجة في قائمة الجزاءات، بما في ذلك بشأن الصلات المحتملة بين جماعات مسلحة وجماعات إرهابية	تزويد مجلس الأمن واللجنة بمعلومات عن أفراد دعموا جماعات مسلحة أو شبكات إجرامية تضطلع بأنشطة مزعومة للاستقرار في مالي من خلال ارتكاب الجرائم، بما فيها الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع.

النتيجة المقررة لعام 2024

تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

180 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تزويد مجلس الأمن واللجنة بمعلومات تقضي إلى إمكانية إدراج أفراد و/أو كيانات في قائمة الجزاءات، بما فيها معلومات عن الصلات القائمة بالشبكات الإجرامية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

181 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في الحاجة إلى المضي بتكييف أساليب عمله المتبعة في جمع المعلومات والتحقيق استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

182 - ويُتوقع أن يسهم هذا العمل في التنفيذ التام لنظام الجزاءات. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 52).

الجدول 52
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من الفريق تمكنهما من النظر في إدراج أسماء جديدة لأفراد و/أو كيانات في قائمة الجزاءات و/أو تعديل الأسماء المدرجة في القائمة، دعماً لتنفيذ الاتفاق	تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من الفريق تمكنهما من النظر في إدراج أسماء جديدة لأفراد و/أو كيانات	تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات عن أفراد دعموا جماعات مسلحة أو شبكات إجرامية تضطلع بأنشطة مزعومة للاستقرار في مالي من خلال ارتكاب الجرائم، بما فيها الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع	تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء تمكنهما من تعديل نظام الجزاءات، بما فيها معلومات عن الصلات المحتملة بين الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية	تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء تمكنهما من تعديل نظام الجزاءات

المنجزات المستهدفة

183 - يعرض الجدول 53 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 53

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	الفئة والفئة الفرعية
ألف -					تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
3	3	3	3	3	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات
4	5	4	5	4	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
4	5	4	5	4	2 - اجتماعات لجنة الجزاءات
4	5	4	5	4	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
4	5	4	5	4	3 - اجتماعات لجنة الجزاءات
باء -					توليد المعارف ونقلها
7	6	7	5	7	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7	6	7	5	7	4 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
2	2	2	2	2	المنشورات (عدد المنشورات)
2	2	-	2	2	5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه
8	8	8	-	8	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
8	8	8	-	8	6 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وتقديم المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة. قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف الوقائع بشأن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمذكرات الشفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء. العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء. المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 54

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/التقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
64,1	203,2	139,1	151,1	137,8
(52,6)	956,9	1 009,5	701,5	1 006,9
11,5	1 160,1	1 148,6	852,6	1 144,7

الجدول 55

الموارد البشرية

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون									
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ز م	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع
المعتمد لعام 2023	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

- 184 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 160 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (203 200 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة واحدة (ف-3) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتصل بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (956 900 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (478 500 دولار) وتكاليف السفر (187 000 دولار) للخبراء الأربعة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (19 900 دولار)، وسفر موظفي الحماية للصيقة (102 100 دولار) من مختلف كيانات الأمم المتحدة لدعم الخبراء أثناء سفرهم في مالي، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما فيها استئجار المباني، والدعم الأمني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (169 400 دولار).
- 185 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.
- 186 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وأحدث جدول للمرتبات، ومعدل الرواتب إثر تحديثها، وتطبيق معدل شواغر نسبته صفر في المائة مقارنة بنسبة 5 في المائة التي طُبّقت في عام 2023، ويقابل هذه الزيادة جزئياً نقصان في الاحتياجات من أتعاب الخبراء نتيجة تغيير في تكوين الفريق.

12 - فريق الخبراء المعني بالصومال

(200 1 979 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 187 - يضطلع فريق الخبراء المعني بالصومال بمسؤولية رصد تنفيذ التدابير المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، إلى جانب مسؤولية توفير معلومات تتعلق بإدراج الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات. والولاية المنوطة بفريق الخبراء مبيّنة في قرارات مجلس الأمن 2444 (2018) و 2498 (2019) و 2551 (2020) و 2607 (2021) و 2662 (2022). ويهدف نظام الجزاءات إلى دعم جهود السلطات الصومالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال؛ ومنع أي تدفقات للأسلحة والذخائر إلى الصومال في انتهاك لحظر الأسلحة؛ وتعطيل أنشطة حركة الشباب، بما يشمل شبكتها المالية.
- 188 - وقد طلب مجلس الأمن، في قراره 2607 (2021)، إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقييماً تقنياً لقدرات الصومال في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، وتوصيات لزيادة تحسينها وأن يحدد خيارات لمعايير واضحة وواقعية ومحددة بصورة جيدة يمكن أن يسترشد بها المجلس في استعراضه لتدابير حظر الأسلحة في ضوء التقدم المحرز حتى الآن والامتثال لهذا القرار، ولا سيما لدى نظره في إمكانية تعديل تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها. وطلب مجلس الأمن في قراره 2662 (2022) إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 15 أيلول/سبتمبر 2023 معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على أساس كل مؤشر من المؤشرات المحددة في المعايير المرجعية الواردة في تقرير التقييم الفني (S/2022/698).

برنامج العمل

الهدف

- 189 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات الخاص بحركة الشباب، ويشمل تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة المحدد الأهداف والنطاق الإقليمي، والحظر المفروض على الفحم، وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 190 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنته العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب.
- 191 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.
- 192 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وفي سياق تبادل المعلومات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية. وتعاون فريق الخبراء في

الماضي أيضاً مع بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ويتعاون حالياً مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

193 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسائر أنواع أفرقة رصد الجزاءات، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، يتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن ومع أفرقة الأمن في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

194 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

(أ) أن تمثلت الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛

(ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة والدول الأعضاء على التصدي لتمويل حركة الشباب

195 - في عام 2022، واصل فريق الخبراء التحقيق في الشبكة المالية لحركة الشباب، بما في ذلك مصادر تمويلها من قبيل الضرائب غير المشروعة. وقدم الفريق في تقريره النهائي إلى مجلس الأمن (انظر S/2022/754) تفاصيل استغلال حركة الشباب للنظام المالي في الصومال. وقد أغلقت حكومة الصومال الاتحادية أكثر من 200 حساب مصرفي كانت تستخدمها حركة الشباب وكثفت الحكومة مكافحة أنشطة الحركة بشأن الضرائب غير المشروعة بناء على ما أبلغ به الفريق.

196 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 56).

الجدول 56

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تلقي مجلس الأمن واللجنة معلومات من فريق الخبراء عن تمويل حركة الشباب، إلى جانب توصيات بشأن كيفية تعطيل هذا التمويل	عمل مجلس الأمن واللجنة على تنقيح نظام الجزاءات مع التركيز بشكل خاص على إضعاف حركة الشباب، بطرق من بينها استهداف أموالها غير المشروعة	تلقي مجلس الأمن واللجنة من فريق الخبراء لمحةً شاملة عن مصادر إيرادات حركة الشباب

النتيجة المقررة لعام 2024

تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة والدول الأعضاء على التصدي لتمويل حركة الشباب

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

197 - أسهم عمل البعثة في تنفيذ نظام الجزاءات المتعلقة بحركة الشباب، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تلقي مجلس الأمن واللجنة المعلومات اللازمة لتعديل نظام الجزاءات، بهدف خفض إيرادات الحركة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

198 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة لفريق الخبراء في الحاجة إلى المضي بتكييف الأساليب التي يتبناها في جمع المعلومات والعمل استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال فترة القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل الفريق الاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات ذات الصلة لإجراء البحوث، بوسائل من بينها استخدام قواعد البيانات والاشتراكات التي تشتريها الأمم المتحدة.

199 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل وتقييم التقدم المحرز على أساس المعايير المرجعية في كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بحركة الشباب. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 57).

الجدول 57

مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
استمرار مجلس الأمن والفريق يركز على استخدام حركة الشباب للنظام المصرفي في الصومال ويدير مجلس الأمن أو اللجنة في قائمة الجزاءات أسماء أفراد متورطين في تمويل الحركة	استمرار مجلس الأمن والفريق يركز على استخدام حركة الشباب للنظام المصرفي في الصومال ويدير مجلس الأمن أو اللجنة في قائمة الجزاءات أسماء أفراد متورطين في تمويل الحركة	تلقي مجلس الأمن واللجنة تحليلاً مفصلاً لمصادر إيرادات حركة الشباب بالإضافة إلى توصيات محددة بشأن كيفية الحد من تمويل الحركة	تلقي مجلس الأمن واللجنة من فريق الخبراء تحليلاً مفصلاً لمصادر إيرادات حركة الشباب وتوصيات محددة بشأن كيفية خفض إيرادات الحركة، في إطار "خطة لتعطيل التمويل" وضعت بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وتلقي المجلس المعلومات اللازمة لتعديل نظام الجزاءات	تلقي مجلس الأمن واللجنة من فريق الخبراء لمحةً شاملة عن مصادر إيرادات حركة الشباب

المنجزات المستهدفة

200 - يعرض الجدول 58 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 58

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	8	8	8	8
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	8	8	8	8
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	4	4	4
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	4	4	4
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	4	4	4
3 - اجتماعات لجنة الجزاءات	4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	7	5	5	5
4 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى	7	5	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	1	1	1	1
5 - مذكرة المساعدة على التنفيذ ووثيقة التوجيه	1	1	1	1
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	33	33	33	-
6 - بعثات وطلبات المعلومات فيما يتعلق بالامتثال لنظام الجزاءات	33	33	33	-
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدراج أفراد جدد وكيانات جديدة في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها؛ وتقديم المشورة بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة. قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف الوقائع بشأن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمذكرات الشفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 59
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
					فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
52,9	453,5	400,6	407,1	392,8	تكاليف الأفراد المدنيين
86,9	1 525,7	1 438,8	1 065,1	1 485,4	التكاليف التشغيلية
139,8	1 979,2	1 839,4	1 472,2	1 878,2	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 60
الموارد البشرية

و أ ع أ ع م	الموظفون الدوليون		الموظفون الوطنيون		متطوعو الأمم المتحدة		المجموع	المجموع الفرعي	المجموع	
	م-د-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م ف و ر م				المجموع الفرعي
										المعتمد لعام 2023
										المقترح لعام 2024
										التغير

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

201 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 979 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستُغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (453 500 دولار) اللازمة لاستمرار ست وظائف (1 ف-3، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، و 4 وظائف من الرتبة المحلية) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني وللوجستي فيما يتعلق بنظام الجزاءات؛ والتكاليف التشغيلية (1 525 700 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (1 061 500 دولار) وتكاليف السفر (208 900 دولار) لأعضاء الفريق الستة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (38 500 دولار)، واحتياجات الدعم التشغيلي وللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (216 800 دولار).

- 202 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبِق معدل شواغر قدره صفر في المائة على تقديرات تكاليف كل من الموظفين الدوليين والوطنيين، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.
- 203 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات من الموظفين الدوليين نتيجة لتطبيق '1' معدل شواغر نسبته صفر في المائة مقارنة بنسبة 5 في المائة التي طُبقت في عام 2023، '2' ارتفاع معدلات الرواتب المحدثة، '3' تكاليف الموظفين العامة للموظفين الوطنيين والدوليين؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بأتعاب الخبراء بسبب ارتفاع معدل بدل غلاء المعيشة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين فيما يتعلق بإيفاد بعثة للتقييم على أساس المعايير المرجعية، حسبما صدر به تكليف من مجلس الأمن.

13 - فريق الخبراء المعني بهاييتي

(1 548 500 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 204 - يستمد فريق الخبراء المعني بهاييتي ولايته من قرار مجلس الأمن 2653 (2022) المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي قرر فيه المجلس إنشاء لجنة تابعة له معنية بهاييتي وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ، لفترة أولية مدتها 13 شهراً، فريقاً من أربعة خبراء (الفريق).
- 205 - ووفقاً للفقرة 21 من القرار 2653 (2022)، كُلف فريق الخبراء برصد تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة المحدد الأهداف، ولا سيما الحوادث المتعلقة بمصدر الأسلحة وطرق تهريبها وغيرها من أشكال الاتجار إلى هاييتي والحوادث التي تقوض السلام والأمن والاستقرار في هاييتي، فضلاً عن تزويد مجلس الأمن بمعلومات ذات صلة بإمكانية إدراج أفراد وكيانات في قائمة الجزاءات. وبموجب القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري، في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2023، تقييماً للتقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في القرار.

برنامج العمل

الهدف

- 206 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو كفاءة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلقة بهاييتي، الذي يشمل حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر الأسلحة المحدد الأهداف.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 207 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقدم فريق الخبراء معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن ولجنته المنشأة بموجب القرار 2653 (2022) بشأن هاييتي.
- 208 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرة مجلس الأمن واللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة لنظام الجزاءات.
- 209 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وعملاً بمقتضيات الفقرة 22 من القرار 2653 (2022)، سيتعاون فريق الخبراء مع كيانات منها الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الجماعة الكاريبية.
- 210 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيتعاون فريق الخبراء مع كيانات من بينها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها، حسب الاقتضاء. وفي سياق السلامة والأمن واللوجستيات، سيتعاون الفريق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

211 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) أن تمتثل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن وأن تتعاون مع فريق الخبراء؛
 (ب) أن تسمح الحالة الأمنية للفريق بإيفاد بعثات، حسب الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

إنشاء فريق الخبراء

212 - من أجل كفالة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بهاييتي، الذي يشمل حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر الأسلحة المحدد الأهداف، أنشئ فريق من أربعة خبراء لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها وجمع المعلومات ذات الصلة ودراساتها وتحليلها، وسيوافي المجلس بتقرير مرحلي وتقرير نهائي في عام 2023 عملاً بالقرار 2653 (2022) وسيساعد اللجنة في استكمال المعلومات المتعلقة بالكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.

213 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 61).

الجدول 61

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
إنشاء فريق من أربعة خبراء (فريق الخبراء) يُكلف بمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها؛ وجمع المعلومات ذات الصلة ودراساتها وتحليلها؛ وموافاة المجلس بتقرير مرحلي ثم بتقرير نهائي؛ ومساعدة اللجنة في تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بالكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات	-	-

النتيجة المقررة لعام 2024

التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بهاييتي

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

214 - في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2653 (2022)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً يتكون من أربعة خبراء (فريق الخبراء) لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها؛ وجمع المعلومات ذات الصلة ودراساتها وتحليلها؛ وموافاة المجلس بتقرير مرحلي ثم بتقرير نهائي؛ ومساعدة اللجنة في تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بقائمة الكيانات والأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب هذا القرار. ومن ثم، ركزت الأنشطة في عام 2022 أساساً على إنشاء اللجنة وعلى كفالة جاهزيتها العملية.

215 - وسيُسهَم عمل البعثة في عام 2024، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية، في التنفيذ التام لنظام الجزاءات من خلال تزويد اللجنة بمعلومات عن مستوفي من أفراد و/أو كيانات معايير الإدراج في قائمة الجزاءات على النحو المحدد في الفقرتين 15 و 16 من قرار مجلس الأمن 2653 (2022). ويُعرض الأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 62).

الجدول 62
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	-	إنشاء فريق من أربعة خبراء (فريق الخبراء) يُكلف بمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها؛ وجمع المعلومات ذات الصلة ودراستها وتحليلها؛ وموافاة المجلس بتقرير مرحلي ثم بتقرير نهائي؛ ومساعدة اللجنة في تقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بالكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات	تلقي مجلس الأمن واللجنة التقارير والمعلومات الصادر بها عن الكيانات و/أو الأفراد الذين يشكلون تهديداً للسلام أو الأمن أو الاستقرار في هايتي واستمرارهما في النظر في إدراج مزيد من الأفراد والكيانات في قائمة الجزاءات	استمرار مجلس الأمن

المنجزات المستهدفة

216 - يعرض الجدول 63 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 63

المنجزات المستهدفة للفترة 2023-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2023	المقرر لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	5
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، والمعلومات المستكملة و/أو التقارير الشهرية و/أو تقارير الزيارات القطرية و/أو تقارير التحقيق و/أو التقارير عن أنشطة التوعية المقدمة إلى لجنة الجزاءات	3	5
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	9	7
2 - اجتماعات لجنة الجزاءات	7	5
3 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء	2	2

المقرر لعام 2023		المقرر لعام 2024		الفئة والفئة الفرعية
7	9			خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
5	7			4 - اجتماعات لجنة الجزاءات
2	2			5 - الإحاطات التي يقدمها الرئيس إلى الدول الأعضاء
				باء - توليد المعارف ونقلها
7	5			الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
7	5			6 - حلقة دراسية تعريفية للأعضاء الجدد في فريق الخبراء ودورات تدريبية أخرى
10	10			بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
10	10			7 - بعثات جمع المعلومات المتعلقة بالامتثال لنظام الجزاءات
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: تقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على أسماء الأفراد والكيانات التي يتعين إدراجها في قائمة الجزاءات؛ وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة لتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها.
				قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: محفوظات الوثائق التي جمعها فريق الخبراء.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: برامج التوعية للتعريف بعمل فريق الخبراء؛ وصحائف الوقائع بشأن عمل البعثة السياسية الخاصة وولايتها؛ والمذكرات الشفوية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: نشرات صحفية عن أنشطة لجنة الجزاءات/فريق الخبراء.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات عن أنشطة وولاية لجنة الجزاءات/فريق الخبراء من خلال الموقع الشبكي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 64

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
128,5	428,8	300,3	-	-	تكاليف الأفراد المدنيين
14,3	1 119,7	1 105,4	0,5	-	التكاليف التشغيلية
142,8	1 548,5	1 405,7	1,5	-	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(أ) تم تكبد النفقات في عام 2022 في إطار المصروفات غير المتوقعة وغير العادية التي أقرها الأمين العام فيما يتعلق بصون السلم والأمن، بعد أن أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره 2653 (2022)، نظاما للجزاءات فيما يتعلق بالحالة في هايتي، ولجنة للجزاءات وفريق الخبراء.

الجدول 65
الموارد البشرية

	المتطوعون الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون														
	المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	و	م	ع	ع	خ	م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ع	أ	ع
المعتمد لعام 2023	3	-	-	-	-	-	-	3	1 ^(أ)	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-
المقترح لعام 2024	3	-	-	-	-	-	-	3	1 ^(أ)	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

217 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق الخبراء لعام 2024 ما قدره 1 548 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (428 800 دولار) اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف تشمل وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-3)، ووظيفة واحدة لمساعد لخدمات الاجتماعات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتقديم الدعم الفني والإداري والأمني فيما يتعلق بنظام الجزاءات، والتكاليف التشغيلية (1 119 700 دولار) التي تشمل أتعاب الخبراء (502 200 دولار) وتكاليف السفر (192 200 دولار) لأعضاء الفريق الأربعة، وسفر الموظفين في مهام رسمية (28 300 دولار)، وسفر موظفي الحماية للصيقة (142 600 دولار) من مختلف كيانات الأمم المتحدة لدعم الخبراء أثناء سفرهم في هايتي، واحتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي الأخرى، بما في ذلك استئجار المباني، والدعم الأمني، واستئجار المركبات، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (254 400 دولار).

218 - وبالنسبة لعام 2024، لا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورُتب الوظائف في فريق الخبراء. وقد طُبِّق معدل شواغر نسبته 25 في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين.

219 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى تطبيق معدل شواغر أقل نسبته 25 في المائة مقارنة بنسبة 50 في المائة التي طُبِّقت في عام 2023، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وزيادة الاحتياجات من أتعاب الخبراء على أساس التكلفة الفعلية، وقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانخفاض مخصصات استئجار المباني، مما يعكس تطبيق معدل قياسي محدث.

14 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

(600 473 3 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022 التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

220 - تضطلع البعثة السياسية الخاصة لدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل بمسؤولية تقديم الدعم الفني والإداري واللوجستي لمساعدة اللجنة على تحقيق أهداف القرار. وتستمد البعثة ولايتها من قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وقراراته اللاحقة، بما فيها القرارات 1673 (2006)، و 1810 (2008)، و 1977 (2011)، و 2055 (2012)، و 2325 (2016)، و 2572 (2021)، و 2622 (2022)، و 2663 (2022).

221 - وقد مدد مجلس الأمن بموجب قراره 2663 (2022) ولاية اللجنة حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2032. وجدد المجلس تأكيد ما سبق أن اتخذه في قراره 1540 (2004) وأكد من جديد أهمية تنفيذ جميع الدول الأعضاء لذلك القرار تنفيذا تاماً. ووفقاً للولاية المحددة، أكد المجلس من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأكد من جديد كذلك أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

222 - وترى البعثة، تمشياً مع ولايتها المحددة، أن التنفيذ من جانب الدول الأعضاء هو حجر الزاوية في الهيكل المتعلق بالقرار 1540 (2004). وتقدم البعثة المساعدة للدول الأعضاء المهتمة فيما تبذله من جهود التنفيذ على الصعيد الوطني من خلال الزيارات والحوارات الخاصة ببلدان معينة واجتماعات المائدة المستديرة الوطنية، وحلقات العمل، واستعراضات الأقران، بهدف بناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية، وتحديد ونشر الممارسات الفعالة لتنفيذ القرار 1540 (2004)، وذلك باعتبار هذه المساعدة تحتل صدارة أولويات البعثة. وتدعم البعثة كذلك أنشطة اللجنة بسبل منها تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن تنفيذ القرار، وعن طريق البعثات والأنشطة الخاصة ببلدان معينة، والتعاون بين الهيئات الدولية والإقليمية وتيسير التواصل وإقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

برنامج العمل

الهدف

223 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع الجهات غير التابعة للدول من استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

224 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، ويشمل ذلك دعم الاستعراضات الوطنية لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)، ودعم وضع خطط العمل الوطنية الرامية إلى التنفيذ، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، والاضطلاع بأنشطة التوعية الوطنية لتوعية أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بتنفيذ القرار 1540 (2004)؛
- (ب) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)، عن طريق الاضطلاع بأنشطة إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك، في جملة أمور، تنظيم دورات تدريبية إقليمية لجهات الاتصال المعنية بالقرار 1540 (2004)، وعمليات استعراض الأقران المتعلقة بالقرار، وتنظيم حلقات عمل إقليمية لتوعية الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية وبالتزامن مع مواصلة البعثة تقديم الدعم لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز علاقاتها مع هذه المنظمات، عملاً بالتوجيهات الواردة في القرار 1977 (2011)؛
- (ج) متابعة نتائج الاستعراضات الشاملة لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) في عام 2022. وهذا الاستعراض، الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن بموجب قراره 1977 (2011)، قِيم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004) وقدم توصيات إلى المجلس لكي ينظر فيها عند تجديد ولاية اللجنة الوارد في القرار 2663 (2022). وستضطلع البعثة بأنشطة الاتصال لإذكاء الوعي بنتائج الاستعراض، ووضع مشاريع تدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة من هذا الاستعراض، وتعبئة الموارد اللازمة لتقديم دعم فعال لولاية اللجنة التي تم تجديدها. وستتطلب هذه الأنشطة مزيداً من المساعدة الإدارية البرنامجية بما يتسق مع هيكل دعم مزود بموارد كافية.

225 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004)؛
- (ب) زيادة عدد التقارير وخطط العمل الوطنية للتنفيذ المقدمة إلى اللجنة؛
- (ج) زيادة التوعية والتعريف بالقرار 1540 (2004) وبالمخاطر التي يشكّلها حصول الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها؛
- (د) زيادة التعاون بين الأقران الإقليميين في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004)؛
- (هـ) التنفيذ الناجح للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة عن استعراضها الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) لعام 2022.

226 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تتعاون البعثة مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم أنشطة التوعية، بما في ذلك الأنشطة الموجهة للدوائر الصناعية والأوساط الأكاديمية للتوعية بمقتضيات القرار 1540 (2004) ولتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها من أجل بناء القدرات وصياغة التشريعات لتعزيز تنفيذ القرار.

227 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تعمل البعثة على نحو وثيق مع الكيانات الأخرى المعنية التابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تبادل المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالقرار 1540 (2004)، والتخطيط لعقد المناسبات المشتركة في مجالي التوعية وبناء القدرات وتنظيمها، وتيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء

بناء على طلبها. وتتعاون البعثة أيضا مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب ومع مديريتها التنفيذية، إضافةً إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يقدم خدمات الدعم إلى اللجنة.

228 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات من غير الدول يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛
- (ب) أن تظل البيئة السياسية في مجلس الأمن تمكّن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الأنشطة المقررة؛
- (ج) أن تواصل الدول الأعضاء التعاون مع اللجنة؛
- (د) أن تكون لدى الدول الأعضاء حاجة إلى المساعدة التي تكفل لها الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004).

229 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، مسترشدةً في ذلك بالسياسة الجنسانية لمكتب شؤون نزع السلاح. وتسلم بأن أثر الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، يختلف باختلاف شرائح المجتمع. فجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تُعزّز عندما تخضع للتحليل من منظور جنساني. وتشكّل مسائل التنوع، والشمول، ومشاركة المرأة والرجل وتوليئهما أدواراً قيادية بطريقة متساوية وكاملة وفعالة في جهود نزع السلاح عناصر حاسمة للسلم والأمن الدوليين والتشغيل الفعال لآلية نزع السلاح.

230 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، واسترشادا بخطة عمل مكتب شؤون نزع السلاح بشأن إدماج منظور الإعاقة، تعمل البعثة، دعماً للجنة، على تعزيز التنوع والشمول وتكفل وجود برامج شاملة للجميع في كافة جوانب أعمالها، بما في ذلك، في جملة أمور، مراعاة منظورات الإعاقة. وتشجع البعثة هيئة بيئة عمل شاملة للجميع تمكّن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة الكاملة والفعالة في مننديات وعمليات نزع السلاح. وتتبع البعثة نهجا متعدد الجوانب إزاء إدماج منظور الإعاقة يراعي عوامل أخرى ذات صلة ومعززة، مثل النوع الجنساني والعمر.

تأثير الجائحة والدروس المستفادة

231 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2022 أثر على تنفيذ الولايات. فعلى وجه الخصوص، لم تتمكن اللجنة من إجراء الاستعراض الشامل بحلول 25 شباط/فبراير 2022، مما أدى إلى تأخير استكمالها حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

232 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه في ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك استخدام المنصات الافتراضية لتنظيم الاجتماعات التحضيرية واجتماعات المتابعة التي تساعد على ضمان الدعم والمتابعة الكافيين لجميع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بغرض الحفاظ على الإرادة السياسية والتنفيذ المستدام على المدى الطويل، وهو ما سيستمر في عام 2024. فعلى سبيل المثال، يسرت البعثة تنظيم حلقة عمل بالوسائل الافتراضية في بوتسوانا بشأن خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1540 (2004) وأجرت عدة حوارات وطنية مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة بالوسائل الافتراضية.

الأداء البرنامجي في عام 2022

إنجاز الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بنجاح

- 233 - أنجزت البعثة بنجاح، بتوجيه من اللجنة، الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) الصادر به تكليف بموجب القرار 1977 (2011). واستند الاستعراض إلى المعلومات التي تلقتها اللجنة من خلال مصفوفاتها المعتمدة ومعلومات أخرى ذات صلة، وإلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ونظمت البعثة، من خلال اللجنة، مشاورات مفتوحة بشأن الاستعراض الشامل في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2022 أطلعت فيها اللجنة على آراء ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) الذين قدموا توصيات عملية لتحسين هذا التنفيذ.
- 234 - وأكملت البعثة بنجاح، من خلال عمل اللجنة، إعداد تقرير عن الاستعراض الشامل لعام 2022. واضطلعت البعثة أيضاً بأنشطة توعية تهدف إلى تعريف الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالاستعراض الشامل، بغية تشجيعها على المشاركة في المناقشات وتقديم إسهامات إلى اللجنة.
- 235 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 66).

الجدول 66

مقياس الأداء

2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تأجيل اختتام الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار 1540 (2004)	مواصلة الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)	اختتام الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)

النتيجة المقررة لعام 2024

تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004)

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

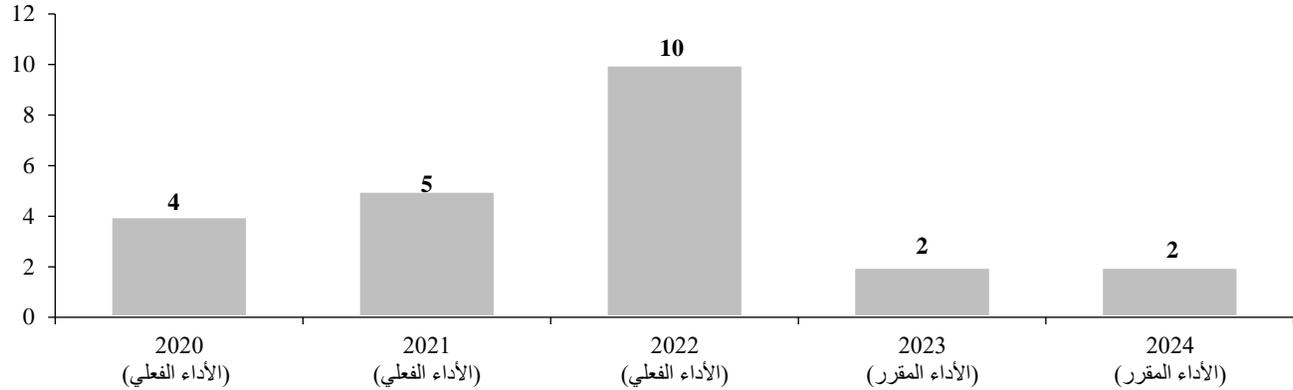
- 236 - أسهم عمل البعثة في اكتمال الاستعراض الشامل بنجاح وتنظيم 10 حلقات عمل إقليمية عززت الأخذ بنهج إقليمي إزاء التنفيذ التام للقرار 1540 (2004). وشكل ذلك أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في تنظيم حلقتي عمل، الذي كان مقرراً أصلاً في عام 2022، ويعزى ذلك إلى استئناف السفر وتنظيم المناسبات بالحضور الشخصي، واضطلاع كيانات خارجية بتنفيذ الأنشطة المتراكمة التي أُجّلت خلال الجائحة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 237 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أهمية كفالة دعم ومتابعة كافيين ومخصصين لجميع جهود الدول الأعضاء، من أجل الحفاظ على الإرادة السياسية والاهتمام إزاء المسعى الطويل الأجل المتمثل في التنفيذ. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستركز البعثة على تعزيز التعاون مع شركائها وتنظيم أنشطة مشتركة تتيح للدول الأعضاء واللجنة تحقيق منجزات مستهدفة شاملة وجيدة النوعية. وستواصل البعثة أيضاً تعزيز تقديمها للدعم من خلال العمل عن طريق المنسقين الإقليميين للإشراف على التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004). ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد حلقات العمل الإقليمية المنظمة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)



المنجزات المستهدفة

238 - يعرض الجدول 67 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 67

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2022	المقرر الفعلي لعام 2023	المقرر الفعلي لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق) مجلس الأمن:	2	2	2
1 - برنامج العمل السنوي للجنة	1	1	1
2 - الاستعراض السنوي لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)	1	1	1
3 - الوثيقة الختامية بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات)	10	8	8
4 - اجتماعات اللجنة	4	4	4
5 - اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للجنة	6	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها	13	13	8
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	13	13	8
6 - حلقات العمل الوطنية	10	10	5
7 - حلقات العمل الإقليمية	2	2	2
8 - التواصل والتعاون من قبل المجتمع المدني	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مفتوحة لمجلس الأمن بكامل عضويته بشأن القرار 1540 (2004)؛ وجلسات إحاطة مفتوحة للمجلس بكامل عضويته؛ وتقديم المشورة بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) بناءً على طلب الدول الأعضاء.

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تعُد قاعدة بيانات تتضمن قائمة جهات الاتصال، وطلبات المساعدة التي تلقتها اللجنة، والتقارير الوطنية المقدمة، وخطط العمل الوطنية للتنفيذ، وغير ذلك من الوثائق.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبات توعية وتقديم عروض فيها بشأن منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل في سياق القرار 1540 (2004)، بسبل منها التواصل مع المجتمع المدني، مثل الأوساط الأكاديمية والدوائر الصناعية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعُد الموقع الشبكي للجنة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024 (الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية))

الجدول 68

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	التقديرات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
158,4	924,2	765,8	801,2	900,2	تكاليف الأفراد المدنيين
179,7	2 549,4	2 369,7	1 797,0	2 237,5	التكاليف التشغيلية
338,1	3 473,6	3 135,5	2 598,2	3 137,7	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 69

الموارد البشرية

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون												
	المجموع	الفرعي	الوطنيون	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	الفرعي	خ ع	م خ م	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أ ع م	أ ع م	
5	-	-	-	-	-	-	5	(1)2	-	-	2	-	1	-	-	-	-	-	المعتمد لعام 2023
7	-	-	-	-	-	-	7	(1)4	-	-	2	-	1	-	-	-	-	-	المقترح لعام 2024
2	-	-	-	-	-	-	2	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

(أ) يشمل ملاك الموظفين المعتمد لعام 2023 وظيفتين من الرتب الأخرى، في حين يشمل ملاك الموظفين المقترح لعام 2024 ثلاث وظائف من الرتب الأخرى ووظيفة واحدة من الرتبة الرئيسية.

239 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة للبعثة لعام 2024 ما مجموعه 3 473 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (200 924 دولار) لاستمرار خمس وظائف (1 ف-5 و 2 ف-3 ووظيفتين من فئة الخدمات العامة) وإنشاء وظيفتين (من فئة الخدمات العامة) لتقديم الدعم الفني والإداري للجنة، والتكاليف التشغيلية (2 549 400 دولار) وتشمل أتعاب الخبراء (1 867 300 دولار) وتكاليف السفر (158 600 دولار) لخبراء اللجنة التسعة، والسفر في مهام رسمية لأعضاء اللجنة وموظفيها (131 200 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (259 400 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (132 900 دولار).

240 - وشدد مجلس الأمن، في الفقرة 28 من قراره 2663 (2022)، على أهمية تزويد هيكل دعم اللجنة بالموارد الكافية، ولا سيما بالنظر إلى عبء العمل المتصل برصد ودعم التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك الانخراط في أنشطة التوعية، وعمل آلية المساعدة، والمراسلات والاتصالات الأخرى، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لهذا الغرض. وقد حددت البعثة، من خلال عملها حتى الآن، احتياجات إضافية من القدرات تُعزى إلى مستوى الأنشطة البرنامجية وحجم مراسلات اللجنة، لكي تكون أكثر استجابة للاحتياجات المحددة للدول الأعضاء ولزيادة تعزيز قدرة اللجنة على تجهيز الرسائل. ويُقترح إنشاء وظيفتين من وظائف الدعم:

(أ) وظيفة مساعد لشؤون البرامج (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتقديم الدعم البرنامجي والخدمات الإدارية للجنة ولرئيسها وخبرائها فيما يتصل بجوانب إدارة البرامج، بما في ذلك المساعدة في التنفيذ والتنسيق وإعداد الميزانية والإبلاغ الدوري بشأن الأنشطة البرنامجية؛

(ب) وظيفة كبير مساعدين لخدمات الاجتماعات (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) لتقديم خدمات الأمانة إلى اللجنة ولرئيسها ومنسقي أفرقتها العاملة الأربعة، بما في ذلك تعميم جميع مراسلات ورسائل اللجنة وأفرقتها العاملة الأربعة واتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم اجتماعات اللجنة والأفرقة العاملة. وفي حين يقدم مكتب شؤون نزع السلاح الدعم للأنشطة الفنية للجنة، تقدم شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام خدمات الأمانة للجنة وفريق خبرائها. وتمشيا مع هيكل الدعم هذا، يُقترح أن يكون مقر هذه الوظيفة في شعبة شؤون مجلس الأمن.

241 - وطُبق معدل شواغر قدره 6,7 في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين استناداً إلى متوسط معدل الشواغر الفعلي في عام 2022، وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على تكاليف الوظيفتين الجديتين المقترحتين.

242 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة إنشاء وظيفتين جديتين، وتطبيق أحدث جدول للمرتبات، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، ويقابل هذه الزيادة جزئياً تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 6,7 في المائة مقارنة بنسبة 5 في المائة التي طُبقت في عام 2023؛ (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند أتعاب الخبراء نتيجة لتغيير في تكوين الفريق، فضلاً عن زيادة بدل غلاء المعيشة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2023؛ (ج) الاحتياجات الإضافية لاستئجار المباني فيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفتين. ويقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بصيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم، حيث سيكتمل حينئذ إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت، فضلاً عن حيز شبكي للتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، وقد رُصدت لذلك مخصصات في الميزانية المعتمدة لعام 2023، ولن تكون أعمال الصيانة مطلوبة إلا ابتداءً من عام 2024 فصاعداً.

الموارد الخارجة عن الميزانية

243 - في عام 2023، سُتستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 1 100 000 دولار لتنظيم أو دعم عدد من الأنشطة دعماً لتنفيذ القرار 1540 (2004)، بما في ذلك الزيارات القطرية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المناسبات المتصلة بالقرار، وأنشطة أخرى خاصة ببلدان معينة. وستغطي الموارد أيضاً استمرار عمل منسقين إقليميين (ف-4) مقرهما في أفريقيا وآسيا، إلى جانب موظف للشؤون السياسية (ف-3) مسؤول عن تنفيذ المشاريع على الصعيد العالمي. وسيكون المنسقان الإقليميان وموظف الشؤون السياسية مسؤولين عن شؤون التواصل والتنظيم فيما يتعلق بالمناسبات الإقليمية دعماً للولاية المنصوص عليها في القرار 1540 (2004).

244 - وفي عام 2024، يُتوقع أن تُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 1 100 000 دولار لتنظيم أو دعم عدد من الأنشطة المتعلقة بالقرار 1540 (2004)، بما في ذلك الزيارات القطرية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في المناسبات المتصلة بالقرار، وأنشطة أخرى خاصة ببلدان معينة. وستغطي تلك الموارد أيضاً استمرار عمل المنسقين الإقليميين (ف-4) المتمركزين في أفريقيا وآسيا، وكذلك استمرار عمل موظف الشؤون السياسية (ف-3) المسؤول عن تنفيذ المشاريع على الصعيد العالمي.

15 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

(100 788 11 دولار)

تصدير

في عام 2024، ستواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعم لجنة مكافحة الإرهاب في جهودها الرامية إلى رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتعزيز هذا التنفيذ وتيسيره. وقد جدد مجلس الأمن ولاية المديرية التنفيذية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 بموجب قراره 2617 (2021) الذي اتخذ بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر 2021.

وستواصل المديرية التنفيذية تقييم التقدم المحرز وأوجه القصور المتبقية فيما تتخذه الدول الأعضاء من تدابير لمكافحة الإرهاب. ولا تزال المديرية التنفيذية ملتزمة بتيسير تقديم المساعدة التقنية وتعزيز المعايير والقواعد والممارسات الجيدة الدولية.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في عدد قرارات مكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن ردا على التهديد الإرهابي. وشجع المجلس في قراره 2617 (2021) المديرية التنفيذية على دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنى التحتية الحيوية والأهداف غير المحصنة من جراء الهجمات الإرهابية، وشجعها على إنكفاء الوعي بالتهديدات التي يشكلها استخدام النظم الجوية غير المأهولة والاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية وتهريبها لأغراض إرهابية. وستواصل المديرية التنفيذية مواكبة المخاطر والاتجاهات الجديدة والناشئة والتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

ومع استمرار تطور خطر الإرهاب، سيظل عمل المديرية التنفيذية أساسيا. وستواصل المديرية التنفيذية تعزيز الأخذ بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" للمضي قدما بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على آفة الإرهاب الدولي.

(توقيع) ناتاليا غيرمان

المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

245 - أُسندت إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولاية دعم لجنة مكافحة الإرهاب في عملها الرامي إلى رصد تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتعزيز هذا التنفيذ وتيسيره. والولاية مستمدة من قرار المجلس 1373 (2001) وقراراته اللاحقة، بما في ذلك القرارات 1377 (2001)، و 1535 (2004)، و 1566 (2004)، و 1624 (2005)، و 1787 (2007)، و 1805 (2008)، و 1963 (2010)، و 2017 (2011)، و 2129 (2013)، و 2133 (2014)، و 2160 (2014)، و 2161 (2014)، و 2170 (2014)، و 2178 (2014)، و 2185 (2014)، و 2195 (2014)، و 2220 (2015)، و 2242 (2015)، و 2253 (2015)، و 2309 (2016)، و 2322 (2016)، و 2331 (2016)، و 2341 (2017)، و 2354 (2017)، و 2368 (2017)، و 2370 (2017)، و 2388 (2017)، و 2395 (2017)، و 2396 (2017)، و 2462 (2019)، و 2482 (2019)، و 2617 (2021). وبالإضافة إلى ذلك، تحدّد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عدة مهام للمديرية التنفيذية فيما يتصل بتيسير تقديم المساعدة التقنية وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد مدّد المجلس، بموجب قراره 2617 (2021) بشأن الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، ولاية المديرية التنفيذية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

برنامج العمل

الهدف

246 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تعزيز وتوطيد سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وعملياتها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال كفالة التنفيذ التام من جانب الدول الأعضاء لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) وقراراته الأخرى ذات الصلة، وتوفير معلومات تسترشد بها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير خدمات متصلة ببناء القدرات والمساعدة التقنية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

247 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم المديرية التنفيذية بما يلي:

- (أ) مساعدة الدول الأعضاء على تحديد وسدّ الثغرات في التنفيذ والقدرات وفقاً لمتطلبات قرار مجلس الأمن 1373 (2001) وقراراته اللاحقة المتعلقة بالإرهاب، سواء عن طريق زيارات التقييم أو من خلال أدوات التقييم مثل الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ (e-DIS)، والاستعراض العام لتقييم التنفيذ، وتقديم توصيات تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز تنفيذها للقرارات ذات الصلة. وستعمل المديرية التنفيذية بشكل وثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب والشركاء الآخرين لتيسير تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تنفيذ توصيات لجنة مكافحة الإرهاب؛
- (ب) مواصلة تعزيز عملية التقييم المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، بطرق تشمل القيام بزيارات متابعة محددة الأهداف ومركزة بوصفها مكملًا للتقييمات الشاملة التي تجربها المديرية التنفيذية ومكملاً كذلك للتقييمات السنوية للثغرات والمجالات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب بغرض تصميم مساعدة تقنية محددة الأهداف وجهود بناء القدرات من جانب الشركاء المعنيين؛

- (ج) تعزيز وبناء الشراكات مع الكيانات الأعضاء في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستواصل المديرية التنفيذية أيضاً إعطاء الأولوية للشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، باستخدام ميزتها النسبية بوصفها هيئة الخبراء التقييمية التابعة لمجلس الأمن واللجنة. وستسهم المديرية التنفيذية بخبرتها التقنية في مجمل الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات؛
- (د) المساهمة في تحديد وتقييم المسائل الناشئة والاتجاهات والتطورات فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ستعمل على إعداد ونشر مواد تحليلية وأدوات مرجعية ومبادئ توجيهية وعلى الترويج للمعايير والقواعد وأفضل الممارسات القائمة على الصعيد الدولي في هذا الصدد.
- 248 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن تعزيز قدرات الدول الأعضاء على القيام بما يلي:
- (أ) مكافحة الإرهاب وتحقيق التنفيذ التام للقرار 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة؛
- (ب) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في جميع قطاعات المجتمع؛
- (ج) تنفيذ التزاماتها عملاً بالقرار 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة عن طريق تيسير تقبل وفهم أفضل الممارسات الدولية والتقنيات والأدوات الدولية المتاحة لمكافحة الإرهاب.
- 249 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل المديرية التنفيذية إقامة أو تعزيز الشراكات الرامية إلى مساعدة الدول في جهود منها مكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت، وحماية البنية التحتية الحيوية والأهداف "غير المحصنة" من الهجمات الإرهابية، ونشر القدرات البيومترية. وستواصل المديرية التنفيذية أيضاً الاستفادة من شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب بغية جمع مقرري السياسات والباحثين من كافة أنحاء العالم، وستواصل العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية وتعزيز شراكاتها معها، بغية مساعدة اللجنة على تحديد التحديات والتطورات والاتجاهات الوطنية والإقليمية والمواضيعية.
- 250 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل المديرية التنفيذية العمل الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك ضمن إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو فعال للدول الأعضاء، وذلك باستخدام خبرة المديرية وتوصياتها. وستواصل المديرية التنفيذية التعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المسائل ذات الصلة. وستواصل العمل بشكل وثيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن وأفرقة الخبراء التابعة لها لتعزيز تبادل المعلومات؛ وتخطيط وتنظيم اجتماعات خاصة مشتركة وتنسيق الزيارات إلى الدول الأعضاء؛ والتعاون بطرق أخرى لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات المجلس ذات الصلة. وستواصل المديرية التنفيذية أيضاً الحفاظ على تعاون قوي مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.
- 251 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:
- (أ) موافقة الدول الأعضاء على استقبال زيارات التقييم؛
- (ب) القدرة على تنظيم وإجراء الزيارات وفقاً لتدابير السلامة والأمن المتبعة في الأمم المتحدة.

252 - وتراعي المديرية التنفيذية المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، وتعمل مع الفريق العامل المعني باعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب ومكافحته والمنشأ في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

تأثير الجائحة والدروس المستفادة

253 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 تأثير على تنفيذ الولايات، ولا سيما على القدرة على إجراء زيارات إلى الدول الأعضاء للتقييم في الموقع. وقد اعتمدت اللجنة نموذجاً مؤقتاً لإجراء الزيارات المختلطة في عام 2020 يتألف من شقين: شق افتراضي أولي وشق حضوري لاحق يجرى عندما تتيح الظروف ذلك. واستأنفت المديرية التنفيذية زيارات التقييم في الموقع في نيسان/أبريل 2022، على الرغم من أن الدول الأعضاء التي وافقت للجنة على إجراء زيارة لها لم توافق جميعها على مواعيد الزيارة المحددة، لأسباب منها استمرار التحديات المرتبطة بالجائحة. وكان لذلك تأثير على تحقيق الهدف المقرر في إطار النتيجة 1 أدناه.

254 - وتواصل البعثة تميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه في ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك استخدام مشاورات بالوسائل الافتراضية قبل إجراء زيارة أو إيفاد بعثة للتقييم في الموقع من منظور تيسير المساعدة التقنية. وقد مكن الشق الافتراضي من التقييم المختلط المديرية التنفيذية من تنفيذ ولايتها في مجال الرصد نيابة عن اللجنة. غير أن الشق الحضوري أتاح للبعثة إجراء تقييم دقيق لسيناريو التهديد الإرهابي بأكمله وتحديد التقدم المحرز ومواطن القوة والثغرات فيما يتصل بالتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والممارسات الفعالة التي تتيح للدول الأعضاء التصدي للاتجاهات والتحديات الجديدة والناشئة.

الأداء البرنامجي في عام 2022

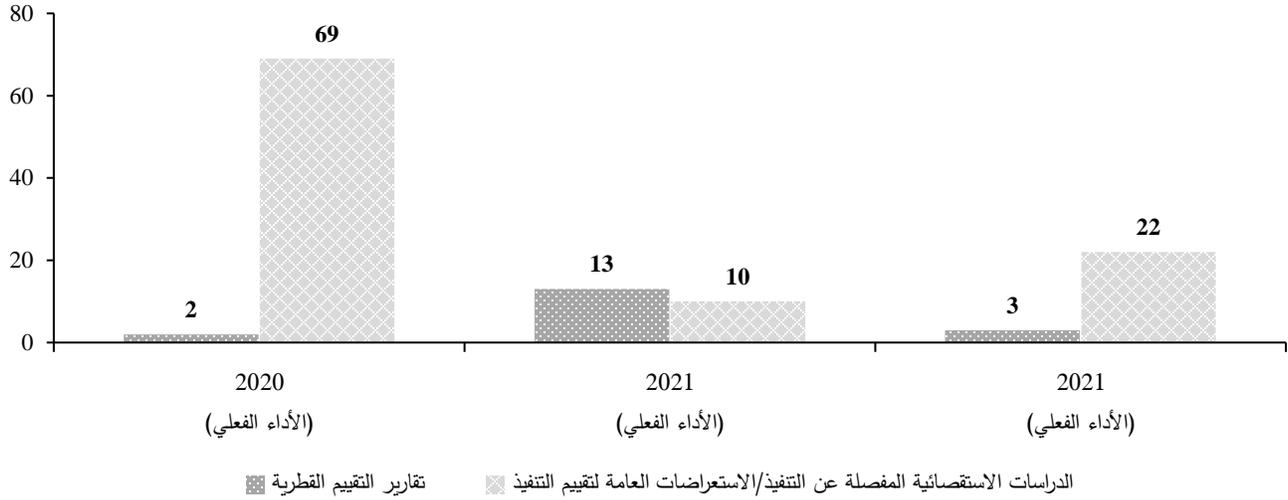
255 - في عام 2022، أجرت المديرية التنفيذية، بالنيابة عن اللجنة، تسع زيارات تقييم إلى الدول الأعضاء. واعتمدت اللجنة ثلاثة تقارير عن زيارات تقييم قطرية، وحُملت هذه التقارير فيما بعد على بوابة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وأكملت المديرية التنفيذية أيضاً 22 استعراضاً عاماً لتقييم التنفيذ ودراسات استقصائية إلكترونية مفصلة عن التنفيذ، استناداً إلى بحوثها المتعمقة.

256 - وأطلع على الاستعراض العام لتقييم التنفيذ والدراسات الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ البعثات الدائمة ذات الصلة لدى الأمم المتحدة وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ما لم تطلب أي دولة عضو الحفاظ على سرية معلومات محددة أو سرية مجمل الاستعراض العام لتقييم التنفيذ. واستندت كيانات الاتفاق العالمي إلى النتائج الواردة في تقارير الزيارات وغيرها من التقييمات التي أجرتها لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تصميم مساعدة تقنية محددة الأهداف للدول الأعضاء. وشرعت المديرية التنفيذية في إجراء اختبار داخلي لبيانات الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ من أجل إنتاج تحليل كمي وعروض بصرية للبيانات. وأجرت المديرية التنفيذية مقارنات إقليمية وعالمية أولية وحددت مجالات ذات أولوية للتقدم، وأسفر ذلك عن نتائج منها زيادة فهم اتجاهات ومجالات المساعدة التقنية، مما عزز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

257 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

مقياس الأداء: تقارير التقييم القطرية والدراسات الاستقصائية المفصلة عن التنفيذ والاستعراضات العامة لتقييم التنفيذ



النتائج المقررة لعام 2024

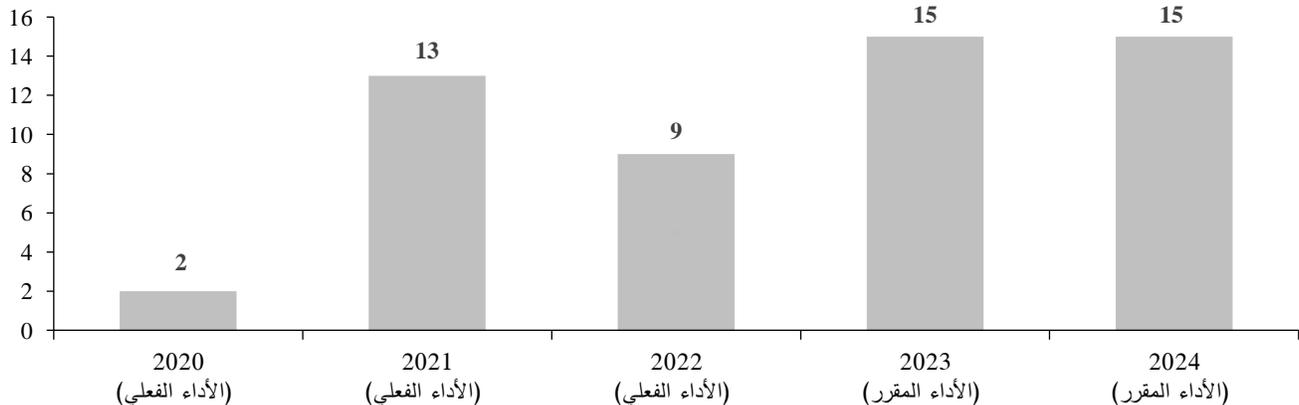
النتيجة 1: مساعدة الدول الأعضاء في تحديد وسدّ الثغرات في التنفيذ والقدرات فيما يتصل بالقرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن مكافحة الإرهاب

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

258 - أسهم عمل المديرية التنفيذية في تحديد الثغرات في قدرات تنفيذ القرار 1373 (2001) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة لدى الدول الأعضاء التسعة التي استضافت زيارات التقييم في الموقع. ولم يشكل ذلك أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في إجراء 15 زيارة تقييم في عام 2022، ويُعزى ذلك لأسباب متنوعة منها عدم موافقة الدول الأعضاء على استضافة الوفد بسبب التحديات المستمرة الناشئة عن كوفيد-19، والاعتبارات والضرورات السياسية المحلية مثل الأعمال التحضيرية للانتخابات. وستواصل المديرية التنفيذية إجراء حوار مع الدول الأعضاء التي أقرت اللجنة زيارتها بغرض الحصول على موافقتها على الزيارة. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تستقبل زيارات تقييم

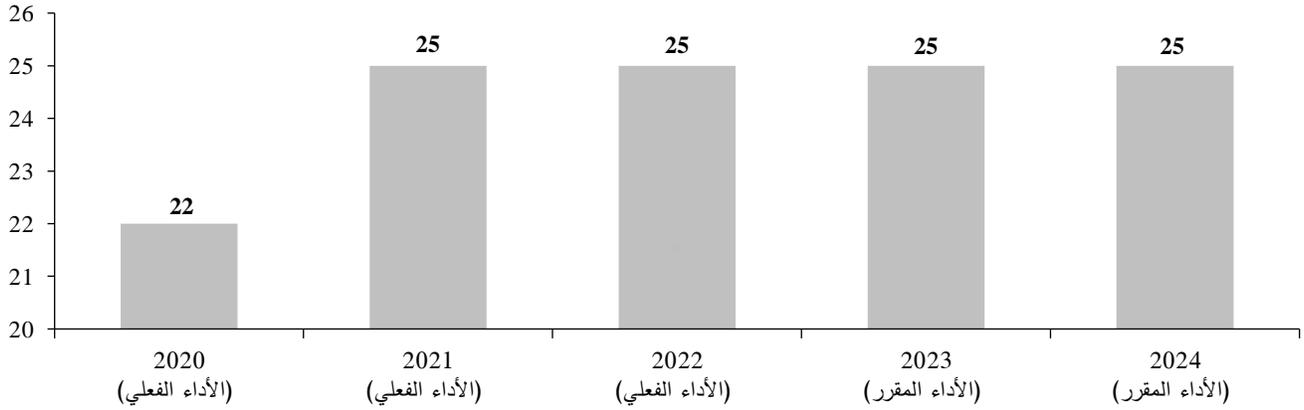


النتيجة 2: تحسين مواءمة ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة تقنية وبناء القدرات مع الثغرات في التنفيذ وفي القدرات التي حددتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ودعم التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

- 259 - عززت المديرية التنفيذية المساعدة التقنية عن طريق تزويد الشركاء المنفذين بتوصيات محددة لتصميم أنشطة بناء القدرات. وأسهم عملها في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تنظيم 25 من حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات لبناء القدرات التي تسهم المديرية فيها بخبرتها.
- 260 - وساعدت المديرية التنفيذية، استناداً إلى تقييماها، في تحديد الدول التي ستتلقى المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات وأسهمت في تعزيز قدرات الدول على التعامل مع المجرمين الإرهابيين. وساهمت أيضاً في تقديم المساعدة التقنية من جانب البعثات الرائدة التي تركز جهودها على مكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضة للخطر ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع الإرهابيين، فضلاً عن إجراء مشاورات عززت قدرات الدول في مجال مكافحة سفر الإرهابيين.
- 261 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

مقياس الأداء: عدد حلقات العمل والاجتماعات والمناسبات لبناء القدرات التي أسهمت فيها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بخبرتها



النتيجة 3: تحديد الاتجاهات وتقديم المشورة بشأن السبل العملية التي تتيح للدول الأعضاء تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن

- 262 - قدمت المديرية التنفيذية المشورة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن السبل التي تمكن الدول من تنفيذ القرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة، وشكل ذلك أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في إعداد تسع مواد تقنية توفر التوجيه للدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- 263 - وعززت المديرية التنفيذية تواصلها مع مقدمي المساعدة التقنية لتقديم المشورة إلى الدول، عن طريق إدماج المشاورات من أجل تعزيز الدعم وتجنب الازدواجية.
- 264 - وستواصل المديرية التنفيذية الترويج لمنشورات عام 2022، من قبيل المبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة بمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، بسبل منها حلقات العمل وأنشطة بناء القدرات واستخدام المبادئ التوجيهية كأداة لتعزيز قدرات الدول.

265 - ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعلان دلهي الصادر عن لجنة مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية لعام 2022، ستضع المديرية التنفيذية مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القرار 1373 (2001).

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

266 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمديرية التنفيذية في الحاجة إلى استخدام مصادر بيانات أكثر تنوعاً على الصعيد الإقليمي من أجل تحسين تقييم المسائل العالمية المتعلقة بالإرهاب وبمكافحة الإرهاب. وقد أدرجت المديرية التنفيذية مزيداً من المناطق والزيارات القطرية والمنظمات الشريكة، ولكنها ستواصل توسيع نطاقها الجغرافي. وتعمل المديرية التنفيذية أيضاً على تعميق التعاون مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تعزيز تركيزها على تحليل تحديات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة.

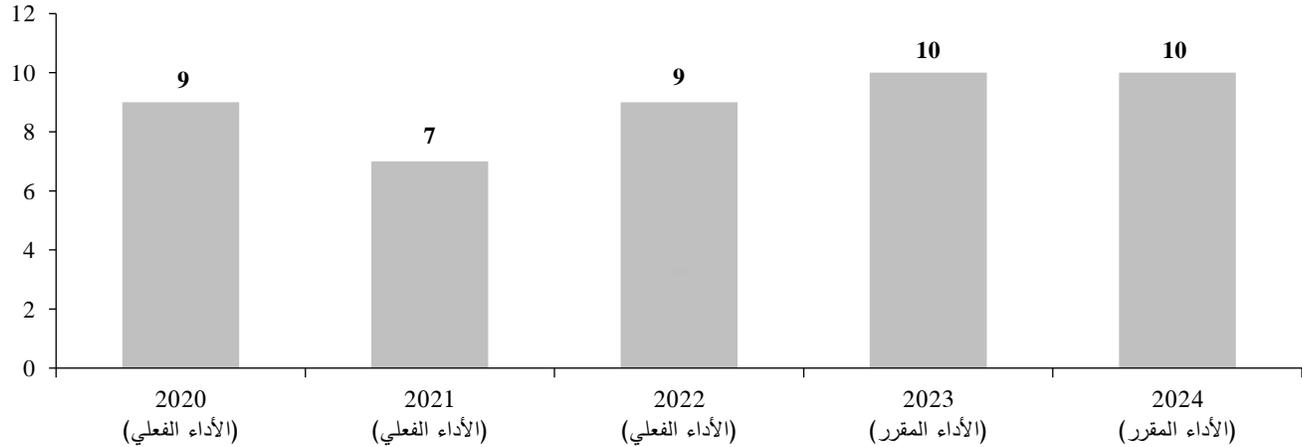
267 - وستعزز المديرية التنفيذية تواصلها مع الكيانات الإقليمية ومقدمي المساعدة التقنية الثنائيين لضمان الاتساق في تحديد الثغرات ومعالجتها.

268 - وتهدف إلى إعداد 10 منشورات وأدلة للمساعدة في تعزيز امتثال الدول لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

269 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

مقياس الأداء: عدد المواد التقنية التي تقدم التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة



المنجزات المستهدفة

270 - يعرض الجدول 70 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للمديرية التنفيذية.

الجدول 70

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2022	المقرر لعام 2022	المقرر لعام 2023	المقرر لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	18	17	16	18
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

11	11	9	11	1 - اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب
7	6	7	7	2 - الإحاطات المقدمة إلى الدول الأعضاء
				باء - توليد المعارف ونقلها
10	10	10	9	المواد التقنية (عدد المواد)
5	6	6	5	3 - تقارير عن الاتجاهات والتطورات المتصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب
5	4	4	4	4 - وثائق التوجيه والخلاصات والممارسات الجيدة
15	15	9	15	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
15	15	9	15	5 - زيارات التقييم المتصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
التشاور والمشورة والدعوة: تيسير تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب (نحو 25 نشاطاً في السنة)، ووضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لمساعدتها على الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة.				
قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: قاعدة بيانات بشأن تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.				
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: صحائف وقائع ومجلدات ومنشورات ووحدات محمولة لتخزين البيانات، من المقرر توزيعها على الدول الأعضاء ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز عمل اللجنة والمديرية التنفيذية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد وتحديث الموقع الشبكي للجنة، والنشرة الإخبارية، وجميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية))

الجدول 71

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
363,3	9 976,4	9 613,1	9 335,5	9 321,4
-	1 811,7	1 811,7	1 915,2	1 957,3
363,3	11 788,1	11 424,8	11 250,7	11 278,7
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

تطبيق معدل شواغر أعلى نسبته 13,4 في المائة مقارنة بنسبة 5 في المائة التي طبقت في عام 2023. وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، تعكس الموارد المقترحة زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية لإجراء زيارات التقييم نيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، وزيادات تتعلق بمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يتصل بالوظيفة الجديدة المقترحة، ويقابل هذه الزيادة انخفاض تحت بند المرافق والبنى التحتية يعزى إلى تطبيق أحدث معدل قياسي لاستئجار المباني وهو معدل أقل من سابقه.

الموارد الخارجة عن الميزانية

276 - في عام 2023، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 744 300 دولار لدعم الأنشطة والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى تعزيز تنفيذ القرارات 1373 (2001) و 1624 (2005) و 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2462 (2019) و 2482 (2019) و 2617 (2021)، بما في ذلك (أ) تنظيم مشاريع بشأن المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني في سياقات الإرهاب، (ب) بذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات في مجالي مكافحة الإرهاب وعلوم الأدلة الجنائية؛ (ج) وضع برنامج عالمي للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

277 - وفي عام 2024، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 395 500 دولار لتنظيم عدد من حلقات العمل الجديدة وحلقات عمل للمتابعة في مناطق مختلفة من العالم وفقاً لبرنامج العمل الذي اعتمده للجنة، وإجراء بحوث بشأن المسائل الاستراتيجية والسياسية والقانونية والمؤسسية والأمنية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة الإرهاب، ولدعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

278 - ويعزى الانخفاض في تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية التي ستستخدم في عام 2024 مقارنة بعام 2023 إلى الإنجاز المتوقع لمشروعين، هما المشروع المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في سياقات الإرهاب ومشروع تعزيز القدرات في مجالي مكافحة الإرهاب وعلوم الأدلة الجنائية، وكلاهما في عام 2023.

16 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(900 694 25 دولار)

تصدير

تسعى ميزانية عام 2024 إلى تعزيز المرحلة المقبلة من عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عن طريق تسخير التقدم المتوقع في عام 2023 من خلال إعداد ملفات القضايا وتعزيز الدعم المقدم إلى السلطات المحلية في الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش. وسينصب التركيز في عام 2024 على استخدام الأدلة المحفوظة بما يضمن محاسبة الجناة الذين يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، يوجه فريق التحقيق بشكل مكثف ما يبذله من جهود الدعم نحو القضاء العراقي ليساعده في التطبيق العملي للقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني في جهود إعداد ملفات القضايا، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص مثار الاهتمام في الخارج.

وسيحافظ فريق التحقيق باستمرار على تعاونه مع القضاء العراقي وعدد من فروع حكومة العراق وجماعات الناجين والمرجعيات الدينية وقادة المجتمعات المحلية، ويندرج كل ذلك في صميم عمله. فرسالتهم لا تزال واضحة: تكتسي المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش أهمية بالغة، ويجب وضع حد للإفلات من العقاب.

(توقيع) كريستيان ريتشر

المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة

لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب

داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 279 - يتولى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤولية دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش على أعماله التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، عن طريق جمع الأدلة في العراق وحفظها وتخزينها. ويحدد قرار مجلس الأمن 2379 (2017) ولاية فريق التحقيق كما ينص على أنه يتعين على الفريق أن ينفذ أنشطة التحقيق مع التقيد بأعلى المعايير الممكنة لضمان استخدام تلك الأدلة على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية واستخدامها لاستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية أو التي تضطلع بها السلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها. وأكد مجلس الأمن، في القرار نفسه، أن المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق سيقوم أيضاً بتعزيز المساءلة العالمية عن الأعمال التي ترقى إلى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم داعش، وبالعامل مع الناجين، على نحو يتسق مع القوانين الوطنية ذات الصلة، لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق مساءلة تنظيم داعش.
- 280 - ومدد مجلس الأمن، في قراره 2651 (2022)، ولاية فريق التحقيق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2023، بناء على طلب حكومة العراق.

برنامج العمل

الهدف

- 281 - الهدف الذي يسهم فريق التحقيق في تحقيقه هو مساءلة أعضاء تنظيم داعش عن الأعمال التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، في إطار إجراءات جنائية عادلة ومستقلة يتم فيها إثبات تلك الجرائم.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 282 - للإسهام في تحقيق الهدف، سيقوم فريق التحقيق بما يلي:

- (أ) مواصلة جمع الأدلة المستندية والجنائية وشهادات الشهود بما يتماشى مع استراتيجيته المتبعة في التحقيق، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاختصاصات المتعلقة بأنشطة فريق التحقيق في العراق؛
- (ب) مواصلة العمل مع الناجين والمجتمعات المتضررة والسلطات الوطنية العراقية الرئيسية والشركاء الآخرين ذوي الصلة من أجل تحديد مواد الإثبات ذات الصلة بولايتيه ومن أجل ضمان إدراجها الفعلي في النظام المركزي لإدارة الأدلة الخاص بفريق التحقيق؛
- (ج) مواصلة إدماج النهج المبتكرة واستخدام التكنولوجيا في أنشطة جمع الأدلة وتحليلها، وتوسيع قدرته على رقمنة وتجهيز وتحليل كميات كبيرة من مجموعة واسعة من الأدلة المستقاة من ساحة المعركة؛
- (د) توسيع نطاق الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية الرئيسية، بما فيها القضاء العراقي، والأجهزة الأمنية العراقية، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة العراقية. وستقدم المساعدة أيضاً إلى السلطات المختصة في حكومة إقليم كردستان؛

- (هـ) تعزيز قدرته على التواصل مع أضعف الشهود والناجين من الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش؛
- (و) ضمان استمرار أنشطة جمع الأدلة في دعم ثلاثة نواتج متأزرة: التقييم المواضيعي للقضايا؛ وملفات القضايا التي تدعم الملاحقات القضائية الفردية؛ وتقديم الدعم السريع والمحدد الهدف للإجراءات القضائية الوطنية الجارية؛
- (ز) استخدام القدرة على توفير الدعم في مجالي التحليل والتحقيقات للبلدان الثالثة التي تطلب المساعدة فيما تطلع به من تحقيقات وملاحقات قضائية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتنظيم داعش.
- 283 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) زيادة توافر الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية، لاستخدامها في الإجراءات القضائية المحلية ضد أعضاء تنظيم داعش على خلفية الجرائم التي ارتكبوها في العراق؛
- (ب) مواصلة توسيع حجم مستودع بيانات الإثبات الخاص بفريق التحقيق، وهو ما سيسمح بزيادة تعزيز ملفات القضايا المتعلقة بفرادى أعضاء تنظيم داعش؛
- (ج) تعزيز تحليل الأدلة من خلال إنشاء منصة متقدمة لتحليل الأدلة من شأنها أن تحسن تيسير تحليل كميات كبيرة من البيانات الإلكترونية وبيانات الوسائط المتعددة وتتيح التعرف على الوجوه باستخدام كميات كبيرة من بيانات الصور والفيديو، وكشف شرائط الفيديو المتشابهة، وكشف ختم داعش، والترجمة الآلية، وفهرسة الصور والفيديو، وتقنية التعرف الصوتي التلقائي؛
- (د) زيادة جمع الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية في العراق وفقاً للمعايير الدولية؛
- (هـ) جمع المزيد من الأدلة القائمة على شهادات الشهود من أولئك الذين لم يسبق لهم أن أدلوا بإفاداتهم أمام أي آلية من آليات المساءلة.

284 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيعمل فريق التحقيق مع منظمات دولية وإقليمية قادرة على توفير الدعم لتنفيذ الولاية المنوطة به. وسيُنصَب التركيز على الكيانات التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق فعالة للتعاون مع السلطات الوطنية المختصة التي تستطيع تقديم معلومات ذات صلة بولاية الفريق، فضلاً عن الكيانات الأكثر قدرة على تقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق وبناء قدراتها من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي، عملاً بالقرار 2379 (2017). وفي هذا الصدد، ستشمل الكيانات الرئيسية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية واللجنة الدولية لشؤون المفقودين. وسيواصل فريق التحقيق أيضاً، وفقاً للاختصاصات التي أقرها مجلس الأمن بشأن أنشطته في العراق، تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص بهدف الاستفادة من خبراتها والحصول على مواد الإثبات ذات الصلة، وكفالة الاستماع إلى آراء جميع الأطراف المعنية.

285 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شريكاً تنفيذياً مهماً لفريق التحقيق. وسيواصل الفريق أيضاً توسيع نطاق تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى من أجل كفالة تكامل الجهود واتساق النهج. وسيشمل هذا العمل التعاون مع كيانات الأمم المتحدة من أجل الحصول على المعلومات والمواد ذات الصلة بأولوياته في مجال التحقيق، ومن هذه الكيانات لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ولا سيما مركز الأمم المتحدة المعني بالسوائل. وسيواصل فريق التحقيق العمل بصورة استباقية مع لجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة

مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وسيواصل الفريق أيضا الاستفادة من معارف وخبرات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

286 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) أن يواصل المجتمع الدولي دعم ولاية فريق التحقيق وأنشطته؛
- (ب) أن تواصل حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان التعاون بشكل وثيق وتقديم الدعم القوي فيما يتعلق بعمل الفريق، على النحو الذي تيسره لجنة التنسيق الوطنية المعيّنة من جانب الحكومة؛
- (ج) أن يستمر حصول الفريق على دعم قوي في عمله من الجهات الفاعلة الدينية والقيادات المجتمعية وجماعات الناجين؛
- (د) أن يظل تنظيم داعش يشكل تهديدا أمنيا داخل العراق بصرف النظر عما إذا كانت الحالة الأمنية تسمح عموما باضطلاع الفريق بأنشطة التحقيق الميدانية، على نحو يتيح الوصول إلى السكان المتضررين والجهات المعنية الرئيسية ومسرح الجريمة، مع اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة؛
- (هـ) أن تسترشد افتراضات التخطيط وتنفيذ الأنشطة بالتطورات الاجتماعية والسياسية، حسب الاقتضاء.

287 - ويراعي فريق التحقيق المنظور الجنساني في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، بطريقتين:

- (أ) من خلال الفريق العامل المعني بتحقيق تكافؤ الجنسين، الذي أنشئ للعمل على القضايا الداخلية المتصلة بتكافؤ الجنسين، بدءا من التوظيف ووصولاً إلى إشاعة بيئة عمل مؤاتية وثقافة عمل تمكينية. ويضم الفريق العامل أعضاء من جميع الأقسام والمستويات في فريق التحقيق ويجتمع بانتظام لتحديث استراتيجية تكافؤ الجنسين حسب الحاجة ولتتبع التقدم المحرز في تحقيق التمثيل المتساوي بين الجنسين. وسيركز الفريق على سد فجوة تكافؤ الجنسين في المستويات التي يظهر فيها تباين كبير، بما في ذلك في المستويات العليا؛
- (ب) من خلال الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، التي تشكل جزءا من مكتب التحقيقات الميدانية وهي فريق مواضيعي يجري تحقيقات بشأن العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وتدمج هذه الوحدة منظورا جنسانيا في عمل كل وحدة من وحدات التحقيق، بحيث توجه إجراء التحليلات والتحقيقات وصياغة موجزات القضايا من منظور جنساني. ويتيح لها ذلك العمل والتعاون في جميع مراحل التحقيق وتكوين فهم معمق لكيفية استخدام تنظيم داعش للعنف الجنساني والعنف ضد الأطفال، وكذلك كيفية تأثير جرائمه على الرجال والنساء والأطفال من فئات مختلفة.

288 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، نُقحت استراتيجية فريق التحقيق لإدماج منظور الإعاقة في

آذار/مارس 2023 على أساس مبدئين هما: التعميم والتقاطع. ويكفل تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في إدماج منظور الإعاقة أن يكون إدماج منظور الإعاقة جزءا لا يتجزأ من عمل الفريق، على نحو يضمن مشاركة مجدية وتقييم آثار السياسات والبرامج على الأشخاص ذوي الإعاقة. واتباع نهج مقاطع يعالج الآثار الهيكلية والدينامية للتفاعل بين أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة وينظر في جميع الظروف التي يمكن أن تنتج عنها تجربة حياة متميزة جوهريا للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتبع هذه الاستراتيجية في خطط العمل الداخلية ووثائق التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات التخطيط الاستراتيجي. وتشمل أنشطة التوظيف والاتصال والمشاورات مع المنظمات العراقية التي تُعنى بالإعاقة.

أنشطة التقييم

- 289 - في شباط/فبراير 2023، نشر فريق التحقيق سياسته المتبعة في التقييم والتي يحدد فيها مجالات معينة للتقييم الذاتي، بما في ذلك العملية التي يتبعها في فصل الموظفين وحماية بيانات الأدلة التي ستضطلع بها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر فريق التحقيق معلومات رصد مستكملة لجميع نتائجه ومنجزاته المستهدفة لعام 2022. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد عملية تشاورية شاملة، نشرت البعثة ورقة مفاهيمية بشأن مهمتها تحدد فيها أهدافها الاستراتيجية حتى الفترة المنتهية في أيلول/سبتمبر 2024، وسيتم تقييم التقدم المحرز بشأن هذه الأهداف طوال الفترة.
- 290 - وفي حزيران/يونيه 2023، من المقرر أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تدقيقاً في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم حماية بيانات الأدلة في فريق التحقيق.

تأثير الجائحة والدروس المستفادة

- 291 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 تأثير ضئيل على تنفيذ ولاية فريق التحقيق، حيث سُجلت زيادة كبيرة مقارنة بعام 2021 في عدد البعثات الميدانية الموفدة والاجتماعات المعقودة مع النظراء الوطنيين، في ظل عودة البعثة إلى أساليب العمل المتبعة قبل الجائحة في حزيران/يونيه 2022.
- 292 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه في ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك تنظيم اجتماعات الموظفين وتدريبهم عبر الإنترنت، فضلاً عن الاجتماعات عبر الإنترنت مع النظراء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. وفي عام 2024، سيستمر الأخذ بأفضل الممارسات هذه من خلال تنظيم الاجتماعات الافتراضية مع الحكومة والشركاء الآخرين، ومقابلات الشهود الافتراضية في عدد من القضايا، والاجتماعات الافتراضية مع الدول الثالثة، وتدريب الموظفين عبر الإنترنت.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز قدرة القضاء العراقي على دعم الإجراءات القضائية المحلية فيما يتعلق بجرائم داعش

- 293 - في عام 2022، يسر فريق التحقيق تدريب أعضاء القضاء العراقي في العراق والخارج. فقد نظم الفريق دورة تدريبية متقدمة بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي شارك فيها 19 قاضياً في الأكاديمية الدولية لمبادئ نورمبرغ في نورمبرغ، ألمانيا. وكان الهدف من التدريب هو تعزيز المهارات العملية لدى المشاركين في مجال التحقيق والملاحقة القضائية وتم تصميمه لتلبية احتياجات القضاة العراقيين الذين يعملون على قضايا جرائم داعش. ووفر التدريب أيضاً منتدى لمناقشة الفرص والقيود فيما يتصل بإدماج التشريعات الجنائية الدولية في الإطار القانوني الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، زود الفريق المحققين القضائيين العراقيين بالتدريب الفني في مجال التحقيقات المفتوحة المصدر لتعزيز مهاراتهم في التحقيق من أجل تعقب وتحديد هوية مرتكبي الجرائم من أفراد داعش وتعطيل عملياتهم المستقبلية. وقد عزز هذا المزيج من التدريب والدعوة على الصعيد الدولي بتسيير من الفريق قدرة القضاء العراقي على التحقيق في القضايا المتعلقة بجرائم داعش المرتكبة في العراق ومقاضاة مرتكبيها.

- 294 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 73).

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
-	تقديم التدريب الأساسي في مجالات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي لأعضاء القضاء العراقي	تقديم التدريب المتقدم في مجالات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي من جانب مجموعة واسعة من الأكاديميين والخبراء القانونيين والممارسين الدوليين المشهورين، على نحو يفضي إلى تعزيز المهارات العملية في مجال التحقيق والملاحقة القضائية لدى أعضاء القضاء العراقي

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: وضع الصيغة النهائية لموجزات القضايا المواضيعية الشاملة فيما يتعلق بجميع أولويات التحقيق

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 295 - في عام 2022، أسهم عمل فريق التحقيق في وضع تقييمات مستقلة لقضايا التحقيق، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المتمثل في زيادة عدد الإجراءات القضائية التي تتخذها السلطات المحلية. وتم استكمال التقارير المنجزة بنتائج إضافية، في حين تم تطوير خطوط تحقيق جديدة، مما أدى إلى إنجاز تقييمين للقضايا بشأن استحداث داعش لأسلحة كيميائية واستخدامها في العراق وبشأن الجرائم التي ارتكبتها داعش ضد الطائفة المسيحية في العراق.
- 296 - وفي عام 2024، في الوقت الذي يتوقع فيه فريق التحقيق مواصلة استكمال ما أنجزه من تقييم للقضايا، فإنه سيوسع نطاق عمله في مجال التحقيقات ليشمل جوانب أخرى، بما فيها تدمير التراث الثقافي من جانب داعش في العراق، وقيادة داعش وهيكلها الهرمي في الموصل وتلعفر. ويعكف الفريق، بالتعاون مع السلطات المحلية، على تقديم الدعم لمساعدة هذه الكيانات في مقاضاة أعضاء تنظيم داعش على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 74).

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
اتخاذ إجراءات قضائية محلية في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش، على أساس مواد الإثبات والتحليلات الشاملة التي	إتمام مشاريع تقييمات القضايا المرتبطة بأولويات التحقيق الأولية؛ والشروع في أنشطة ميدانية لأولويات التحقيق المتبقية، على نحو يفضي	توسيع نطاق المعلومات لدعم الإجراءات القضائية التي تتخذها السلطات المحلية لمتابعة أفعال أعضاء تنظيم داعش في العراق قضائياً باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد	إتمام تقييمات القضايا في جميع أولويات التحقيق وزيادة عدد الإجراءات القضائية التي تتخذها السلطات المحلية	مواصلة إنجاز وإتمام تقييمات القضايا في مختلف أولويات التحقيق، من أجل تقديم الدعم في الإجراءات القضائية التي تتخذها السلطات المحلية

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
مواصلة إعداد ملفات القضايا المرتبطة بأولويات التحقيق المحددة	إتمام ملفات القضايا المرتبطة بأولويات التحقيق الأولية؛ ومباشرة ملفات القضايا المتعلقة بأولويات التحقيق المتبقية	الإنسانية وإبادة جماعية من خلال وضع واستكمال مشاريع بشأن أولويات التحقيق الجديدة واستمرار البعثات الميدانية، على نحو يفضي إلى جمع أدلة إضافية بشكل مستقل	إلى جمع أدلة إضافية بشكل مستقل	أنتجها فريق التحقيق وفقاً للمعايير الدولية

النتيجة 2: تعزيز المساءلة الدولية لأفراد تنظيم داعش عن الجرائم المرتكبة في العراق من خلال تقديم المساعدة لبلدان ثالثة وإجراءاتها القضائية المحلية وتبادل المعلومات معها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

297 - بالتعاون مع بلدان ثالثة، يساعد فريق التحقيق السلطات المحلية بصورة متزايدة في طلباتها للحصول على الدعم فيما يتعلق بأشخاص محددین هم موضع اهتمام أو مشتبه فيهم في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية. وفي نهاية شباط/فبراير 2023، كان الفريق قد عالج أكثر من 30 طلباً للحصول على المساعدة أو المعلومات من 14 دولة عضواً.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

298 - كان الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة هو أن هناك طلباً كبيراً ومتزايداً من الدول الثالثة على فريق التحقيق، فيما يتصل بما بحوزته من أدلة، لدعم الجهود العالمية لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه المرتكبة في العراق. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستخصص البعثة موارد إضافية لكفالة وجود آلية تعمل بكامل طاقتها لتقديم الدعم في الوقت المناسب لهذه الجهود العالمية. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 75).

الجدول 75
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
زيادة التركيز على معالجة طلبات التي ترد من بلدان تطلب مساعدة أو معلومات متعلقة بالأدلة على الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق	آلية تعمل بكامل طاقتها لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة إلى البلدان الثالثة وتسهم في الإجراءات القضائية المحلية الهادفة إلى مساءلة أفراد تنظيم داعش عن الجرائم الدولية المرتكبة في العراق	زيادة وتيرة تجهيز طلبات الحصول على المعلومات التي يبلغ عددها 73 طلباً فريداً وارداً من 13 من البلدان الثالثة، بغرض الإسهام في الإجراءات القضائية المحلية لمساءلة أفراد تنظيم داعش عن	تقديم الدعم إلى 14 بلداً من البلدان الثالثة التي تطلب مساعدة أو معلومات متعلقة بالأدلة على الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق	-

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
الجرائم الدولية المرتكبة في العراق				

المنجزات المستهدفة

299 - يعرض الجدول 76 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 76

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2024	عام 2023	عام 2022	عام 2022	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
2	2	2	2	1 - تقريراً المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المقدمان لمجلس الأمن
2	2	2	2	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	2 - جلسات مجلس الأمن
				باء - توليد المعارف ونقلها
				الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
23	20	17	16	3 - حلقات دراسية تهدف إلى تبادل المعارف والمساعدة التقنية ذات الصلة مع السلطات الوطنية وتعزيز تعاونها مع فريق التحقيق
23	20	17	16	المواد التقنية (عدد المواد)
35	35	30	30	4 - تقارير تتضمن فهماً مفصلاً مدعوماً بالأدلة للمسؤولية المحتملة لأعضاء قيادة تنظيم داعش عن الجرائم الفظيعة، ويمكن إطلاع السلطات الوطنية عليها واستخدامها في الإجراءات الجنائية التي تقوم بها المحاكم المحلية المختصة
35	35	30	30	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
390	390	391	300	5 - بعثات تحقيق لجمع الشهادات، والأدلة الجنائية والرقمية والوثائقية، وغيرها من الأدلة المادية؛ وبعثات للتحقيق في العنف الجنسي والجنساني
390	390	391	300	
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: التشاور بشأن ضمان تكامل التحقيقات مع تلك التي تجريها 7 محاكم جنائية قضائية رئيسية و 6 أجهزة أمنية وطنية؛ والقيام بالدعوة مع 7 من مجموعات الضحايا المباشرين لضمان تجسيد مصالح الناجين في جهود المساءلة؛ وإجراء مشاورات مع الشهود ومع مجموعات الضحايا للتأكد من مشاركتهم الكاملة في عمل فريق التحقيق.
				قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: وضع قاعدة بيانات مركزية للأدلة.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: التواصل المباشر مع 12 دولة عضواً بشأن نشر الأفراد المقدمين من الحكومات لدعم فريق التحقيق في تنفيذ ولايته، مع التركيز على نشر أفراد ذوي خبرة محددة في علم الوراثة في مجال الأدلة الجنائية، والتحليل الجنائي، والتحقيقات، مع مهنيين ناطقين بالعربية كأولوية خاصة
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: وضع استراتيجية إعلامية شاملة تهدف إلى توفير خطاب مضاد للمراسلات الإلكترونية لتنظيم داعش
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: وضع عرضين بصريين متعددي الوسائط للأدلة مع مقاطع الفيديو المصاحبة بشأن أولويتين من أولويات الفريق في مجال التحقيق. وسيشمل ذلك مجزرة سجن بادوش في الموصل والجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الطوائف المسيحية في جميع أنحاء سهل نينوى.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 77
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
497,1	18 947,1	18 450,0	18 329,6	17 944,1
(86,0)	6 747,8	6 833,8	6 021,4	6 516,9
411,1	25 694,9	25 283,8	24 351,0	24 461,0

الجدول 78
الموارد البشرية

متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون												
المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	المجموع	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع	
148	8	-	8	53	28	25	87	-	43	4	17	15 ^(أ)	5	2	-	1	-
152	8	-	8	58	31	27	86	-	41	6	17	15 ^(أ)	4	2	-	1	-
4	-	-	-	5	3	2	(1)	-	(2)	2	-	-	(1)	-	-	-	-

(أ) تشمل وظيفة واحدة برتبة ف-4 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

300 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لفريق التحقيق لعام 2024 ما قدره 25 694 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (18 947 100 دولار) لاستمرار 152 وظيفة (1 أمين عام مساعد، 2 مد-1، 4 ف-5، 15 ف-4، 17 ف-3، 6 ف-2، 41 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، 27 موظفاً فنياً وطنياً، 31 وظيفة من الرتبة المحلية، 8 من متطوعي الأمم المتحدة)، والاحتياجات لـ 25 من الأفراد المقدمين من الحكومات، فضلاً عن التكاليف التشغيلية (800 747 6 دولار) التي تشمل تكاليف الاستشاريين والخدمات الاستشارية (800 51 8 دولار)، والسفر في مهام رسمية (540 000 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (1 719 200 دولار)، والنقل البري (246 600 دولار)، والعمليات الجوية (200 000 دولار)، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2 534 000 دولار)، والخدمات الطبية (146 500 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 309 700 دولار).

301 - وبالنسبة لعام 2024، يعكس الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين الإلغاء المقترح لوحدة تنظيمية واحدة، وإلغاء وظيفة واحدة، وإنشاء خمس وظائف، وتحويل وظيفتين، ونقل أربع وظائف.

مكتب المستشار الخاص

(أ) استمرار وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظف للشؤون القانونية (ف-4) في بغداد: هذه الوظيفة، التي مقرها مكتب المستشار الخاص، لا تزال مطلوبة لتلبية الطلب المتزايد على المشورة القانونية فيما يتعلق بوضع إطار قانوني لإدماج الجرائم الدولية في قانون العقوبات الحالي، كما لا تزال مطلوبة لتقديم آراء قانونية بشأن العدد المتزايد من طلبات الحصول على المعلومات من الدول الأعضاء والواردة من أطراف ثالثة. ويلزم الاضطلاع بهذه القدرة القضائية وتطويرها في بغداد، حيث توجد احتياجات البعثة من التعاون القضائي. وستكون المهام الأساسية التي تضطلع بها هذه الوظيفة مطلوبة طوال فترة وجود البعثة؛

مكتب التحقيقات الميدانية

(ب) إلغاء الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية: على الرغم من أنه في المرحلة الأولية من التنظيم، كان وجود وحدة مركزية معنية بالاستراتيجيات القانونية ضروريا لتوجيه وتبسيط مختلف مجالات التحقيقات وخطوط التحقيق التي بدأت حديثا آنذاك، أصبح فريق التحقيق الآن أكثر رسوخا، وأصبحت التحقيقات أكثر تقدما، وترسخت إجراءات تشغيل موحدة محددة. وسيتيح إلغاء هذه الوحدة توزيع القدرة التحليلية بين وحدات التحقيق، وإن كانت هذه القدرة التحليلية لا تزال بالغة الأهمية للمضي بإجراء التحقيقات والوفاء بالولاية. وقد تمكن الفريق من جمع كم هائل من الأدلة، وتحديدًا من السلطات العراقية، وهو ما يتطلب مزيداً من الاستعراض والتحليل؛

(ج) إلغاء وظيفة واحدة لكبير محلي معلومات معني بالشؤون السياسية (ف-5) في الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية في بغداد: تمكن فريق التحقيق من جمع كم هائل من الأدلة، وتحديدًا من السلطات العراقية، وهو ما أصبح يتطلب مزيدا من الاستعراض والتحليل. ويمكن الاضطلاع بهذه القدرة التحليلية برتبة عمل أدنى من رتبة ف-5 الحالية. فعلى الرغم من أن القدرة التحليلية لا تزال بالغة الأهمية للمضي بالتحليلات الجارية، فإن إنشاء مزيد من الوظائف من مستوى المبتدئين يمكن أن يضخ دماء جديدة في القوة العاملة مع ضمان قدرة البعثة على مواصلة التحليل السليم للكم الهائل من الأدلة التي سبق جمعها وضمان امتلاكها القدرة المناسبة لتلبية الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى المؤسسات القضائية الوطنية؛

(د) إنشاء وظيفتين لمحلل جنائي معاون (ف-2) في مكتب التحقيقات الميدانية: سيكون المحللان مسؤولين عن إجراء البحوث وتحليل الاستخبارات الجنائية دعما للتحقيقات في الانتهاكات الخطيرة المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. وسيعملان أيضاً على تجميع وإدارة المعلومات والمواد الإثباتية في مختلف نظم البيانات المسجلة الملكية التي يستخدمها فريق التحقيق وسينفذان المهام والأنشطة التحليلية لدعم جهود التحقيق الشاملة. وبإنشاء الوظيفتين، ستزيد البعثة من قدرتها على استعراض الحجم الكبير من الأدلة التي يتم جمعها والتي ستدمج في تقييم القضايا المتعلقة بجرائم داعش والاستجابة للعدد المتزايد من الطلبات الواردة من المؤسسات القضائية الوطنية؛

(هـ) نقل وظيفة واحدة لموظف شؤون قانونية (ف-3) من الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية في بغداد إلى وحدة التحقيق الميداني 5 في إربيل: بالنظر إلى إنشاء وتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات في مكتب إربيل، يلزم دعم التحقيقات البالغة التعقيد هناك بموظف شؤون قانونية لضمان إعداد وصياغة تقييمات القضايا بكفاءة لاستخدامها أمام المحاكم الوطنية؛

(و) نقل وظيفة واحدة لموظف شؤون قانونية (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) من الوحدة المعنية بالاستراتيجيات القانونية إلى مكتب التحقيقات الميدانية: سيواصل موظف الشؤون القانونية العمل بهذه الصفة لدى مكتب التحقيقات الميدانية من أجل تقديم الدعم فيما يتعلق بالمسائل القانونية الشاملة المتبقية واستعراض مشاريع النصوص، في حين تُثقل غالبية القدرة التحليلية والقانونية عموماً إلى وحدات التحقيق المعنية حيثما تكون هذه القدرة بالغة الأهمية بالنظر إلى مدى تقدم ما تتجزه هذه الوحدات من تحقيقات محددة؛

قسم الأمن

(ز) نقل وظيفتين من وظائف الحماية اللصيقة (من فئة الخدمة الميدانية) من دهوك إلى إربيل لتلبية العدد الإضافي من البعثات الميدانية الموفدة إلى المناطق الشديدة الخطورة. وهذا النقل مطلوب لضمان إمكانية الاضطلاع بالعمل الميداني المترادف في ظروف مأمونة وفعالة؛

(ح) تحويل وظيفتين من وظائف الحماية اللصيقة (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية لمساعد لشؤون الأمن، إحداهما في بغداد والأخرى في إربيل: سيوفر التحويل الدعم لإدارة أصول ومعدات النقل الأمني، ويوفر دعماً مخصصاً للاتصال الأمني مع السلطات الأمنية الوطنية على المستوى المحلي. ويتمشى هذا الاقتراح مع استراتيجية البعثة بشأن تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية؛

(ط) إنشاء ثلاث وظائف لمساعد معني بالأمن الميداني (الرتبة المحلية)، اثنتان في إربيل وواحدة في دهوك، لدعم مهام الاتصال الأمني من أجل إجراء العمليات المتعلقة بالشهود في هذين الموقعين في ظروف آمنة ومأمونة، فضلاً عن تقديم الدعم للعدد المترادف من البعثات الميدانية التي تنشأ فيها الحاجة إلى الاتصال الأمني على الصعيد الوطني مع قوات الحراسة من الحكومة المضيفة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وستتسق الوظائف الثلاث الأنشطة الأمنية المتصلة بأمن الموظفين واستجواب الشهود.

302 - وطبقت معدلات شواغر نسبتها 11,2 في المائة للموظفين الدوليين، و 8,1 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و 2,8 في المائة للموظفين من الرتبة المحلية، على تقديرات تكاليف الموظفين، استناداً إلى متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 25,0 في المائة على تكاليف متطوعي الأمم المتحدة استناداً إلى متوسط معدل الشواغر الفعلي في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 60,0 في المائة على تكاليف الأفراد المقدمين من الحكومات، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.

303 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) الاحتياجات الإضافية تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بسبب تطبيق معدلات شواغر أقل على جميع فئات الأفراد المدنيين باستثناء متطوعي الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات، وارتفاع معدلات رواتب الموظفين الوطنيين إثر تحديثها، واقتراح إنشاء ثلاث وظائف من الرتبة المحلية؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات تحت بند النقل البري فيما يتعلق بالاقتناء المقرر لخمس مركبات لاستبدال المركبات التي تجاوزت عمرها المتوقع، وارتفاع تكلفة الوقود؛ (ج) ارتفاع الاحتياجات تحت بند تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ويعزى إلى الاقتناءات المقترحة لاستبدال خمسة حواسيب مكتبية و 50 حاسوباً كتيبياً و 10 أجهزة اتصال شخصية ستكون قد استنفذت عمرها الإنتاجي بحلول نهاية عام 2023، وارتفاع الاحتياجات المتصلة بالبرمجيات والترخيص والرسوم؛ (د) زيادة الاحتياجات من فرادى المتعاقدين التي تعزى إلى ارتفاع عدد فرادى المتعاقدين اللازمين من الناحية التشغيلية بسبب زيادة احتياجات النقل ونقل عبء العمل في المناطق، إلى جانب الزيادة في المعدلات القياسية لأجور فرادى المتعاقدين. ويقابل زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض في الاحتياجات يعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من بدل الإقامة المقرر للبعثة للأفراد المقدمين من الحكومات؛ (ب) انخفاض الاحتياجات من الاستشاريين والخدمات الاستشارية بسبب زيادة القدرات الداخلية

نتيجةً للتعيينات الأخيرة؛ (ج) عدم وجود اعتمادات تتعلق بتشبيد هيكل الحماية العلوية للمكاتب الجاهزة وتركيب الألواح الشمسية المدرجة في الميزانية في عام 2023، إلى جانب انخفاض تكلفة استئجار المباني بسبب تقيح ترتيبات تقاسم التكاليف؛ (د) انخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية ويعزى إلى مستويات المخزون الحالية من الأدوية والمستهلكات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

304 - في عام 2023، ستستخدم موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 6 200 000 دولار، بما في ذلك تمويل 50 وظيفة (3 ف-5، و 4 ف-4، و 7 ف-3، و 4 ف-2، و 4 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و 6 وظائف وطنية من الفئة الفنية، و 11 وظيفة من الرتبة المحلية، و 6 وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و 5 وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين)، لتمكين فريق التحقيق من مواصلة الأنشطة المتخصصة دعماً لتنفيذ ولايته. وسيشمل ذلك رقمنة مواد الإثبات التي تحتفظ بها السلطات العراقية واستخراجها رقمياً، وإجراء تحقيقات شاملة في المقابر الجماعية التي تحتوي على رفات ضحايا تنظيم داعش، والتحقيقات في الجرائم الجنسانية والجرائم ضد الأطفال التي ارتكبتها التنظيم، وتنمية القدرات مع السلطات العراقية في مجال إعداد ملفات القضايا واستخدام الأدلة الجنائية الرقمية، وتسخير نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق المساءلة.

305 - وفي عام 2024، يُتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 8 500 000 دولار، بما في ذلك تمويل 40 وظيفة (3 ف-5، و 4 ف-4، و 7 ف-3، و 3 ف-2، و 4 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و 7 وظائف وطنية من الفئة الفنية، و 9 وظائف من الرتبة المحلية، و 2 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و 1 من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين)، ويُتوقع أن تدعم هذه الموارد أنشطة حفر المقابر الجماعية والأنثروبولوجيا الجنائية، وبناء القدرات لتحقيق المساءلة بالتعاون مع حكومة العراق، والتحقيقات في تمويل الجرائم الدولية لداعش. وسيُلتزم أيضاً تمويل إضافي في عام 2023 لضمان مواصلة التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الأقليات ولاستمرار فريق التحقيق في توفير خدمات حماية ودعم الشهود. وستُجمع أيضاً تبرعات تتيح للفريق توسيع أنشطته لتشمل مجالات إضافية ذات صلة بولايته، مثل التحقيق في جرائم التراث الثقافي واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية.

306 - وتُعزى الزيادة في تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية التي ستستخدم في عام 2024 مقارنة بعام 2023 إلى تعهد جهات مانحة إضافية بالمساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2379 (2017).

307 - وتظل التبرعات بالغة الأهمية لكفالة قدرة فريق التحقيق على تنفيذ ولايته على أكمل وجه. وفي إطار مكتب التحقيقات الميدانية، تموّل ثلاث وحدات من وحدات التحقيق الميداني الست من موارد خارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل التحقيق المواضيعي بشأن تمويل تنظيم داعش ومسؤوليته المالية عن جرائمه الدولية بالكامل من التبرعات. وبالمثل، لدى الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال عدد من الوظائف الهامة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. ولا تزال وحدة علوم الأدلة الجنائية التابعة للفريق تعتمد اعتماداً حصرياً على التمويل من خارج الميزانية. وتمول الوظائف الرئيسية في أقسام أخرى من مكتب إدارة الأدلة من خلال مشاريع خارجة عن الميزانية مسؤولة عن معظم أنشطة الفريق في مجال بناء القدرات.

308 - ومن الأهمية بمكان تنمية قدرات جهاز العدالة الجنائية العراقي من أجل تنفيذ الولاية، لا سيما وأن فريق التحقيق ملزم بإعمال المساءلة بالتعاون مع حكومة العراق. وتشمل الجوانب الرئيسية لهذا التعاون الإعداد المشترك لملفات القضايا مع القضاء العراقي، ورقمنة ما بحوزته من الأدلة، والتدريب في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. ويعتمد التمويل الكامل لجميع هذه المساعي على الدعم من خارج الميزانية.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبتة الجمعية العامة،
بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
أقرتها الجمعية العامة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/77/7/Add.3)

يحرص فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على أن يتبادل باستمرار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونظرائه الآخرين في الأمم المتحدة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من عمليات البحث الاستخباراتية المفتوحة المصدر هذه (أي من خلال تبادل الحلول بشأن الاستغلال الآمن والمأمون للبيانات المفتوحة المصدر، يحصل المستخدمون على طبقة إضافية من التعتيم والأمان).

أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه بمعزل عن نظام تكنولوجيا المعلومات التابع لفريق التحقيق، ومن خلال الجمع بين التدريب المتبادل المستمر في مجال الأمن السيبراني لأعضاء آخرين في فريق التحقيق وشراء وتنفيذ تراخيص البرامج المتخصصة (على النحو الذي أقره مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، يمكن للمحققين المدربين إجراء عمليات بحث استخباراتية مفتوحة المصدر تخفي هوية المحقق وتحميها، وتحمي المستخدم من هجمات البرامج الضارة والهجمات الخبيثة عبر الإنترنت. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يتم تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد، مع الإدارات والمكاتب والكيانات الأخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق بعثاتها التحقيقية (الفقرة 22).

تواصل البعثات جهودها لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل. فعلى سبيل المثال، يركز فريق التحقيق على تحسين التوزيع الجغرافي من خلال جهود التوعية المحددة الأهداف لجذب مزيد من المرشحين المؤهلين من خلفيات جغرافية متنوعة، واستعراض جنسيات المرشحين الموصى بهم في مرحلة الاختيار لينظر فيها رئيس البعثة، والإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة الحالة وتحديد فرص التحسين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة على وضع لوحة متابعة بشأن مختلف مؤشرات ملاك الموظفين وتشمل التوزيع الجغرافي، وستواصل البعثة تحسين التمثيل الجغرافي من خلال مختلف أنشطة التوعية والمنصات فيما يتعلق بجميع الامتحانات التنافسية للتوظيف.

تأمل اللجنة الاستشارية في أن يبذل مزيد من الجهود لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء بين الموظفين في المجموعة المواضيعية الثانية وأن تدرج معلومات مستكملة عن ذلك في جميع مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 28).

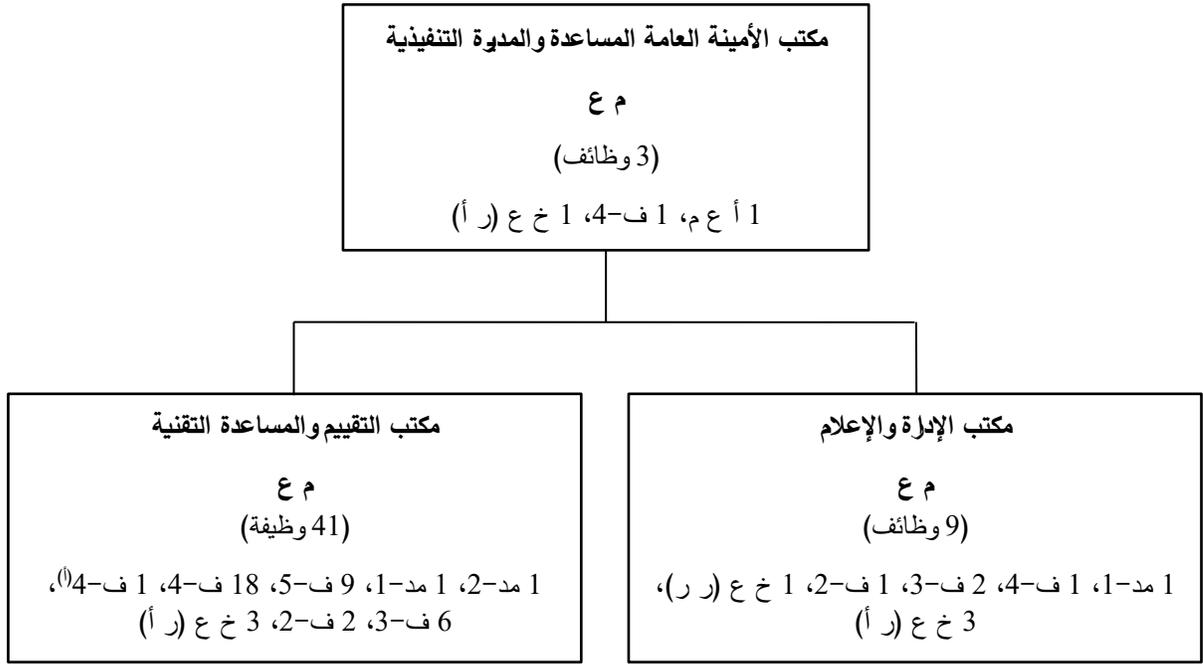
المرفق الثاني

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2024

ألف - أفرقة الخبراء، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ومكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009)، وغيرها من آليات الدعم للجان مجلس الأمن

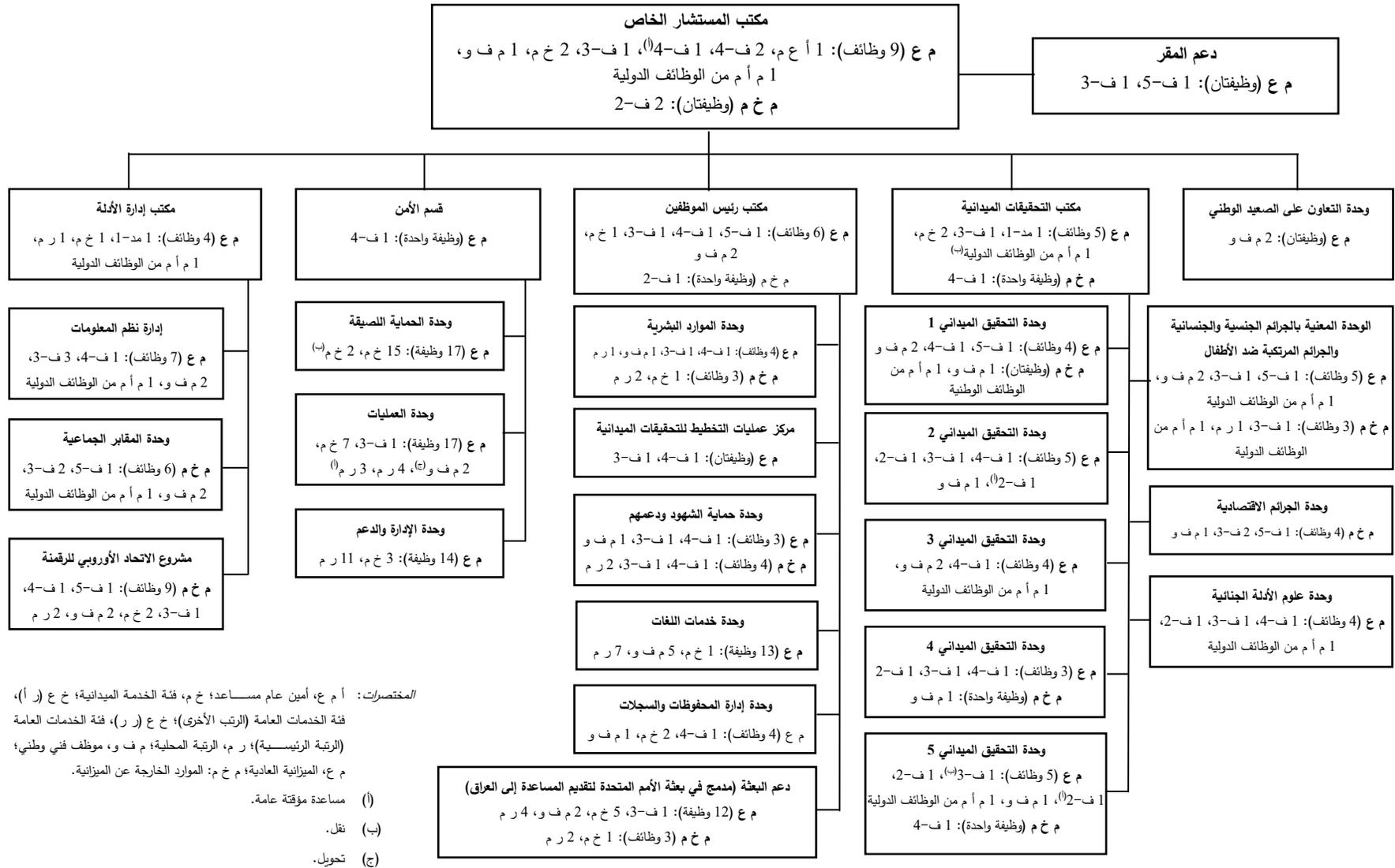
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية م ع (وظيفتان) 2 ف-3	فريق الخبراء المعني بالسودان م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية م ع (6 وظائف) 1 ف-4، 2 ف-3، 1 خ ع (ر)، 2 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بليبيا م ع (وظيفتان) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى م ع (وظيفتان) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)
فريق الخبراء المعني باليمن م ع (8 وظائف) 1 ف-3، 5 خ م، 2 ر م	فريق الخبراء المعني بجنوب السودان م ع (3 وظائف) 1 ف-3، 2 خ ع (ر أ)	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات م ع (19 وظيفة) 1 ف-5، 4 ف-4، 6 ف-3، 8 خ ع (ر أ)	مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009) م ع (وظيفتان) 1 ف-4، 1 خ ع (ر أ)	
تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) م ع (5 وظائف) 1 ف-5، 2 ف-4، 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)	فريق الخبراء المعني بمالي م ع (وظيفة واحدة) 1 ف-3	فريق الخبراء المعني بالصومال م ع (6 وظائف) 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)، 4 ر م	فريق الخبراء المعني بهاتي م ع (3 وظائف) 1 ف-5، 1 ف-3، 1 خ ع (ر أ)	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل م ع (7 وظائف): 1 ف-5، 2 ف-3، 2 خ ع (ر أ)، 1 خ ع (ر أ) ⁰ ، 1 خ ع (ر ر) ⁰ م خ م (3 وظائف): 2 ف-4، 1 ف-3

باء - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب



جيم - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

113/113



23-08401